وثائق المباحثات البريطانية المصرية
بخصوص السودان في الفترة من١٩٢٤م: ١٩٢٦م
دراسة وتحقيق ونشر

إعـداد

دكتورة/ نهال يوسف حمدى فتح الله

أستاذ الوثائق والمعلومات المساعد بقسم الوثائق والمكتبات والمعلومات

كلية الدراسات الإنسانية للبنات بالقاهرة- جامعة الأزهر

١٤٤٦ هـ- ٢٠٢٤م

ض

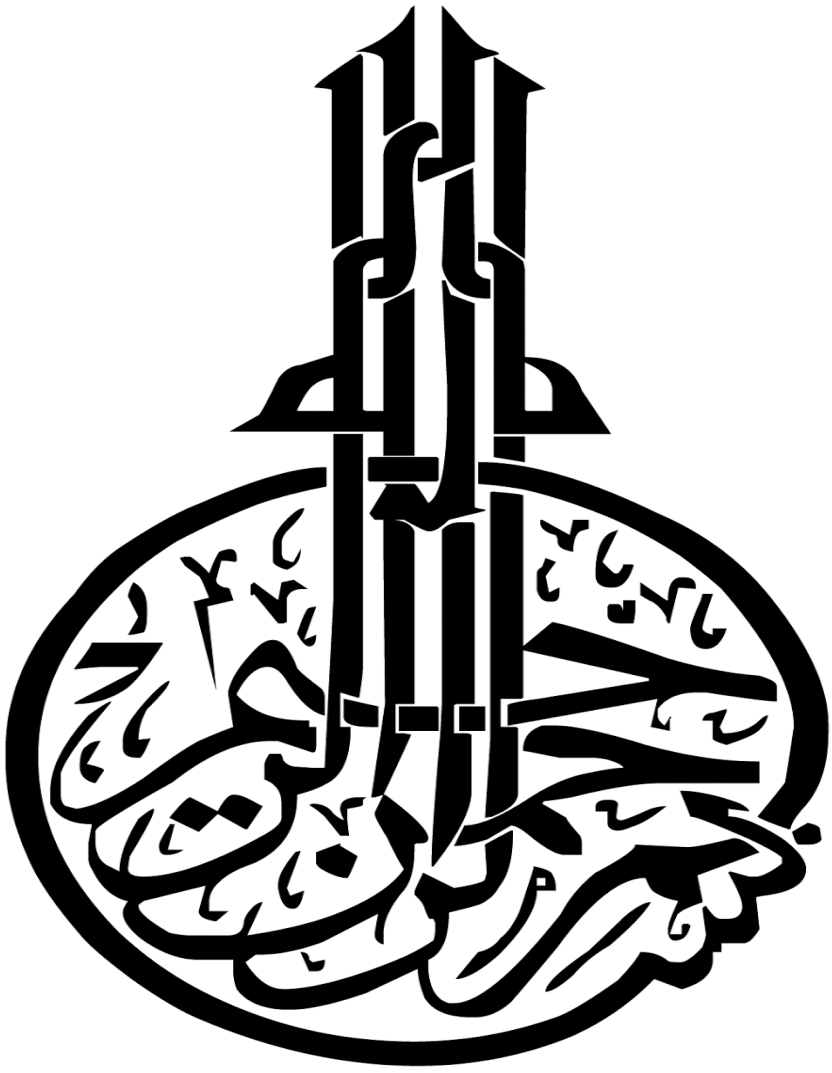

وثائق المباحثات البريطانية المصرية بخصوص السودان في الفترة من١٩٢٤م: ١٩٢٦م دراسة وتحقيق ونشر

نهال يوسف حمدى فتح الله
قسم الوثائق والمعلومات-كلية الدراسات الإنسانية-جامعة الأزهر- القاهرة
البريد الإليكتروني:
Dr.Nehalyousse@hotmail.com

المستخلص:

وقع اختيار موضوع البحث (وثائق المباحثات البريطانية المصرية بخصوص السودان في الفترة من١٩٢٤م: ١٩٢٦م دراسة وتحقيق ونشر). لكي نُلقيَ الضوء علىٰ فترة تاريخية مهمة في تاريخ البلدين في ظل وجود المُحتل البريطاني؛ مُتمثلة في ثلاث محاور رئيسة:

١- تشكيل قوة للدفاع عن الأراضي السودانية.

٢- مشروع الجزيرة بالسودان وتأثيره علىٰ حصة مياه النيل المصرية.

٣- مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء.

فمن خلال دراسة الوثائق موضوع البحث يمكن إلقاء الضوءعلىٰ المحتوىٰ الموضوعي للمباحثات والاتفاقات بين الأطراف المعنية، والتعرف علىٰ مردود تلك الاتفاقيات علىٰ البلدين ومدىٰ استفادة المستعمر البريطاني منها. تم تطبيق منهجين من مناهج البحث؛ هما المنهج التاريخي والمنهج المسحي.

تتكون الدراسة من مقدمة تاريخية ودراسة أرشيفية تتضمن حصر موضوعي وتاريخي وكمي لوثائق الدراسة، وإعداد خطة ترتيب، وبطاقات وصف أرشيفي مُتعدد المستوىٰ لنماذج من وثائق الدراسة.بالإضافة لتحقيق ونشر نماذج متنوعة من الوثائق، واحتوت الدراسة علىٰ ستة ملاحق علىٰ النحو الآتي:

الملحق الأول: خريطة السودان الإنجليزىٰ المصري يظهر بها الموقع الجغرافي لمشروع الجزيرة.

الملحق الثانىٰ: لوحات مصورة للوثائق المنشورة.

الملحق الثالث: لوحات مصورة لنماذج من وثائق الدراسة غير المنشورة.

الملحق الرابع: صورة لكشف حصر وثائق الدراسة المحفوظ مع وثائق الدراسة.

الملحق الخامس: صورة بيان بتشكيل لجنة بمجلس الشيوخ لبحث مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء.

الملحق السادس: الأمر الملكي رقم ١٩بتاريخ ٢٣يونية ١٩٣٢م والخاص بإنشاء خزان جبل الأولياء.

وقد خلصت الدراسة إلىٰ رصد العديد من النتائج التي تتعلق بكلٍ من مصر والسودان ودور المستعمر البريطاني في تلك الفترة، من خلال الإطلاع علىٰ أهم ثلاثة ملفات تربط مصر بالسودان في العصر الحديث وهي: حصة مصر من مياه النيل ومدىٰ تأثرها بمشروع الجزيرة، مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء، والوقوف علىٰ دور المُحتل البريطاني منها.بالإضافة إلىٰ التعرف علىٰ الإسهامات المصرية الاقتصادية والأمنية في السودان خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية:

اتفاقية١٨٩٩م- خزان جبل الأولياء- مشروع الجزيرة- قوة الدفاع السودانية- وثائق السودان-دراسة أرشيفية-خطة ترتيب.

Documents of the British-Egyptian talks in Sudan from 1924 to 1926. Investigation and Publication Study.

Dr. Nahal Youssef Hamdi Fathallah
Documentation and Information-Faculty of Human Studies-Azhar University – Cairo
Email: Dr.Nehalyousse@hotmail.com

Abstract

Subject matter selected (Documents of the British-Egyptian talks on Sudan in 1924: 1926 Study, investigation and publication), to shed light on an important historical period in the two countries history in the presence of the British occupier; in three main themes:

1. Establishment of a defense force for Sudanese territory.
2. The Al-Jazeera project in Sudan and its impact on Egypt's Nile water quota.
3. Project for the construction of the Mount Parents' Reservoir.

By examining the documents in question, the substantive content of the discussions and agreements between the parties concerned could be highlighted, and the return of those conventions to the two countries and the extent to which the British colonizer benefited. Two research curricula have been applied; Historical and survey curriculum.

The study consists of a historical introduction and an archival study containing an objective, historical and quantitative inventory of the study documents, preparation of an arrangement plan, multi-level archive description cards for models of the study documents, as well as the investigation and dissemination of various forms of documents, in addition to six supplements as follows:

Annex I: Sudan's English-Egyptian map shows the geographical location of the Al Jazeera project.

Annex II: Photo boards of published documents

Annex III: Illustrations of models of unpublished study documents.

Annex IV: Photo of the inventory of archived study documents with study documents

VI: Royal Ordinance No. 19 of 23 June 1932 establishing the Mount Parents' Reservoir

Annex V: Statement on the formation of a Senate committee to discuss the project for the establishment of the Mount Parents' Reservoir.

Annex

The study found that many facts pertaining to both Egypt and the Sudan and the role of the British colonizer were monitored in that period. A retrieval of the study documents was also developed after the necessary technical processes were carried out. The study found that many findings related to both Egypt and Sudan and the role of the British colonizer were monitored in that period, by viewing the three most important files linking Egypt to the Sudan in modern times:

Egypt's share of the water of the Nile and its impact on the Al Jazeera project, the project to establish the Jebel Al-Awla reservoir, the creation of a force to defend Sudanese territory and the role of the British occupier. In addition to identifying Egyptian economic and security contributions in the Sudan during the study period.

Keywords:

Convention No. 1899-Jebel El Olayyah Reservoir-Aljazeera Project-Sudan Defense Force-Sudan Documents-Archival Study-Arrangement Plan

المقدمة

أولا: الإطارالمنهجى للدراسة

١/١أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع

●تكشف هذه الدراسة عن نوعية جديدة من الوثائق لم يتم دراستها من قبل أرشيفيًّا؛ تتعلق بالمباحثات الثنائية المتبادلة بين المندوب السامي البريطاني من جهة ؛ ورئيس الحكومة المصرية من جهة اخرىٰ، وذلك بخصوص السودان.

●تضم وثائق الدراسة العديد من المعلومات التاريخية المهمة والتي تتعلق بثلاثة موضوعات حيوية، وهي: مشروع الجزيرة في السودان، مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء، تأليف قوة للدفاع عن الأراضي السودانية.

●إلقاء الضوء علىٰ جانب من الوثائق المحفوظة بالمتاحف القومية ؛ والتي لم يتم دراستها أو الإعلان عن وجودها.

٢/١مشكلة الدراسة

إن المشكلة الأساسية هىٰ عدم وجود أي أداة حصر للمجموعات الأرشيفية المحفوظة، فهىٰ عبارة عن عدد من الملفات والأظرف والمجلدات التي لم يتم إجراء العمليات الفنية عليها لترتيبها تمهيدًا لإعداد وسيلة استرجاع مناسبة لها؛ مما شكَّل صعوبة في الحصر والترتيب واختيار المجموعة التي تحوىٰ تسلسل تاريخىٰ وموضوعىٰ يُمكن من خلال تتبعه كتابة موضوع البحث.

٣/١أهداف الدراسة

١-إلقاء الضوء علىٰ محتوىٰ المباحثات الثنائية بين المندوب السامي البريطاني من جهة ورئيس الحكومة المصرية من جهة أخرىٰ.

٢-حصر الوثائق موضوع الدراسة وإعداد بطاقات وصف أرشيفي متعدد المستوىٰ.

٣-نشر وتحقيق نماذج من الوثائق.

٤-الاطلاع علىٰ بيئة الحفظ الحالية لوثائق الدراسة وتقييمها .

٥-اعداد وسائل استرجاع لوثائق الدراسة.

١/٤تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

١-ماالقيمة المعلوماتية التي يمكن استخلاصها من الوثائق موضوع الدراسة؟

٢-ما أعداد الوثائق موضوع الدراسة وكيفية إعداد وسائل إيجاد مناسبة لها؟

٣-ما محتوىٰ الوثائق موضوع الدراسة؟

٤-ماالوضع الحالي لحفظ وثائق الدراسة؟

٥-ما وسائل الاسترجاع المناسبة لضبط وثائق الدراسة ماديا؟

١/٥حدود الدراسة

١/٥/١الحدود الموضوعية:

ثلاثة ملفات عناوينهم كالآتي:

١-قوة الدفاع السودانية.

٢-لجنة مياه النيل.

٣-خزان جبل الأولياء.

١/٥/٢الحدود الزمنية:

الفترة من ١٩٢٤م: ١٩٢٦م.

١/٥/٣الحدود اللغوية

الوثائق باللغة العربية .

١/٥/٤الحدود المكانية

الوثائق محفوظة أثناء فترة الدراسة بمخازن متحف الجزيرة بدار الأوبرا المصرية.

١/٦منهج الدراسة

اتبع في الدراسة منهجين هما؛ المنهج التاريخي بشقيه التحليلي والتركيبي؛ وذلك بتحليل الوثائق لاستخراج الحقائق التاريخية ومقارنتها بما ورد بالدراسات التاريخية السابقة، والمنهج المسحي والذي استخدم لحصر وثائق الدراسةموضوعيًا وزمنيًا.

١/٧الدراسات السابقة

لم يتم دراسة وثائق موضوع الدراسة أرشيفيًا من قبل ؛ لكن وجد عدد من الدراسات الأرشيفية التي تناولت وثائق جهات إدارية بالسودان؛ والتي علىٰ النحو الآتي:

١- **مقلد، إيمان سعيد**(٢٠١٩).الوثائق والسجلات العربية لحكمدارية السودان في الفترة من ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م إلىٰ ١٣٠٩هـ/ ١٨٨٩م دراسة أرشيفية دبلوماتية. رسالة ماجستير غير منشورة.جامعة الأزهر .كلية الدراسات الإنسانية.قسم الوثائق والمكتبات والمعلومات.

٢- **موسى، على صلاح**(٢٠٢٢)؛ وثائق ودفاتر مديرية بربر والجاعلين المحفوظة بدار الوثائق القومية في الفترة من ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م إلىٰ ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م دراسة أرشيفية دبلوماتية. رسالة دكتوراة غير منشورة.جامعة الأزهر .كلية الدراسات الإنسانية.قسم الوثائق والمكتبات والمعلومات.

٣-**الجندي، أحمد عبدالوهاب عبدالظاهر**(٢٠٢٣): وثائق ودفاتر مصلحة سكك حديد السودان من ١٢٧٣هـ: ١٣١٤هـ الموافق ١٨٥٦م: ١٨٩٦م دراسة أرشيفية دبلوماتية.رسالة دكتوراة غير منشورة.جامعة الأزهر. كلية الدراسات الإنسانية، قسم الوثائق والمكتبات والمعلومات.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث الفترة التاريخية وطبيعة الموضوع، فموضوع الدراسة يميل للجانب السياسي ؛ في حين تناولت الدراسات السابقة جهات إدارية ومشروعات خدمية.

ثانيا: الإطار النظرى للدراسة

١/٢ تمهيد

١/١/٢ارتباط السودان[١] بمصر في التاريخ الحديث

ارتبط السودان كله بمصر في التاريخ الحديث ؛ فمنذ عام ١٨٢٠م ظل السودان جزءًا من مصر حتىٰ قامت الثورة المهدية في سنة١٨٨١م وأعلنت ا لاستقلال.لكنها أُخمدت في عام ١٨٩٨م ؛ فعاد السودان إلىٰ مصر التي أصبحت تابعة لبريطانيا -عقب هزيمة الجيش المصري بقيادة "عرابي "عام١٨٨٢م-.[٢]وفي عام ١٨٩٩م تم عقد اتفاقية للحكم الثنائي للسودان.[٣]

كان لارتباط السودان بمصر العديد من المزايا منها:

١-عدم استطاعة بريطانيا نزع أجزاء منه وتخصيصه لهم، كما حدث في أجزاء أخرىٰ من القارة؛ وعليه لم يتمكن الأوروبيون من الاستطيان الدائم فيه.

٢-استفاد السودانيون من الخبرات المصرية في شتىٰ المجالات؛ خاصة الاقتصاديةوالإدارية والأمنية.

---

(١) -السودان: أكبر دولة أفريقية عربية ؛ بلغت مساحتها ٢,٥٠٦,٠٠٠كم٢.أصبح السودان دولة مستقلة في يناير١٩٥٦م عقب استفتاء شعبي، بعد سبعة وخمسين عاما من الحكم الثنائي المصري البريطاني. جودة، حسنين جودة(د.ت). جغرافية افريقيا الإقليمية. الإسكندرية: منشأة المعارف، ص١٩٣.

(٢) -المرجع السابق، ص١٩٤.

(٣) -سليمان، محمد(١٩٨٥).دور الأزهر في السودان. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص١٠٤.

٣-أقام المصريون العديد من المشروعات التي كان لها أكبر الأثر الاقتصادي علىٰ السودان خاصة مشروعات الري، كخزان جبل الأولياء علىٰ النيل الأبيض[١]، وخزان الرصيرص علىٰ النيل الأزرق [٢]؛ مما كان له الأثر في إدخال زراعة القطن المصري طويل التيلة وقصب السكر[٣]

٢/١/٢اتفاقية الحكم الثنائى بتاريخ ١٩يناير ١٨٩٩م[٤]

يرجع مشروع اتفاقية الحكم الثنائي إلىٰ اللورد "كرومر" Krommr[٥] و"بطرس غالي "[١] وزير خارجية مصر؛ والذي حدد بنود الاتفاقية في اثني عشرة

(١) -النيل الأبيض: يعتبر مصب السوباط هو بداية للنيل الأبيض إلىٰ أن يصل للخرطوم ؛ يبلغ طوله ٨٥٠كيلو متر.فالنيل الأبيض مدين في تكوينه للسوباط.
جودة، حسنين جودة(د.ت).مرجع سابق، ص٢٠٥.

(٢) -النيل الأزرق: أهم الروافد التي تغذىٰ النيل، يسهم بنحو ٧٠٪من مجموع مياه فيضان النيل، ويستمر فيضانه خمسة أشهر فقط من يونيو إلىٰ سبتمبر.ويلتقي النيل الأبيض بالأزرق عند الخرطوم، ويسمىٰ نهر النيل عند الخرطوم شمالًا بالنيل النوبي.
نفس المرجع السابق، ص ص٢٠٧، ٢٠٨..

(٣) المرجع السابق نفسه، ص١٩٤.

(٤) -قاد كيتشنرKetshnzمع عدد من الضباط البريطانين حملة لإعادة فتح السودان من ١٨٩٦م حتىٰ ١٨٩٨م حتىٰ هُزم المهديون في "أم درمان"، وقد اجبرت بريطانيا مصر علىٰ التوقيع علىٰ اتفاقية الحكم الثنائىٰ بدعوىٰ أن فتح السودان تم بجهود البلدين.
الخوند، مسعد(٢٠٠٥).الموسوعة التاريخية الجغرافية.ط٣.ج٩، لبنان: الشركة العالمية للموسوعات، ص٢٢٢.

(٥) -اللورد كرومرKrommr : من ابرز اللوردات الذين ارتبط اسمهم بالاحتلال، كان له اهتمام بالشأن العام إلىٰ جانب نشاطه بمجلس اللوردات والعصبة الوطنية لمعارضة حق النساء في التصويت، كما كان مدافعا عن استخدام الحيوانات في البحوث الطبية، وعضوا في جمعية

مادة، والتي تُعد الخطوط الرئيسة لبروتوكول الحكم الثنائي، والتي جاءت أهم موادها علىٰ النحو الآتي:

المادة الأولى: حدد بها الأراضي السودانية التي تدخل في الوفاق وهي جميع الأراضي الكائنة جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض.

المادة الثانية: والتي تنص علىٰ استخدام العلمين معا برا وبحرا عدا منطقة "سواكن "فلايستعمل بها إلا العلم المصرىٰ.

المادة الثالثة: تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلىٰ موظف يلقب بحاكم عموم السودان.

المادة الخامسة: لايسري علىٰ السودان القرارات الوزارية المصرية ؛ إنما يسري عليها كل ما يصدر من الحاكم العام.

الرفق بالحيوان.حصل علىٰ رتبة اللورد عام ١٩٠١م، كان له اسهاماته في مصر من خلال ادارته لدار المندوب السامي بالإضافة إلىٰ تطلعاته الإمبريالية في السودان.

أوين، روجر(٢٠٠٤).اللورد كرومر-الإمبريالي والحاكم الإستعماري.ترجمة.رؤف عباس. ص٤٥٤.متاح علىٰ الرابط

https: //www.raoufabbas.org

تاريخ زيارة الموقع ٢٨مارس٢٠٢٤.

للمزيد عن الدور البريطاني في السودان راجع كرومر، اللورد(١٩٦٠).بريطانيا في السودان. تعريب عبد العزيز أحمد عرابي.ط١.القاهرة: مطبعة كوستاتسوماس وشركاه.

(١) -بطرس باشا غالي: تولىٰ نظارة الخارجية في نظارة مصطفي فهمي باشا الثالثة (١٢نوفمبر١٨٩٥-١١نوفمبر١٩٠٨).

رزق، يونان لبيب (١٩٩٩).تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨-١٩٥٣).ط٣.القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.ص١٤٤.

المادة السابعة: لا تحصل رسوم علىٰ الواردات من الأراضي المصرية للسودان(١).

قُوبل هذا الوفاق بالاستنكار الشديد في الصحف العربية والفرنسية ؛ لما اعتبروه سلبًا لحقوق مصر في السودان، خاصةً بعدما قامت الحكومة المصرية بتسديد مبلغ مالىٰ كبيرقدره ٢١٥,٠٠٠جنية للحكومة البريطانية، مقابل نفقات الجيش البريطاني في حملة السودان في واقعتي "العطبرة" و"أم درمان".(٢)

٣/١/٢ الإسهامات الإقتصادية والأمنية المصرية في السودان في ظل الحكم الثنائى

ارتكزت الإسهامات المصرية بالسودان علىٰ مشروعات الري، والتي كان لها أكبر الأثر علىٰ الجانب الإقتصادي للبلدين؛ وفيما يأتي عرض نماذج منها:

١/٣/١/٢خزان سناروومشروع الجزيرة:

تقع بلدة "سنار" علىٰ الضفة اليسرىٰ للنيل الأزرق بينها وبين الخرطوم ٣٦٠كيلو مترا. تقرر بناؤه عام ١٩١٤م، إلا أن العمل بالمشروع توقف بسبب الحرب، وتم استئناف العمل و الانتهاء من بنائه عام ١٩٢٥م .وكان مشروع خزان "سنار" مرتبطًا بمشروع ري الجزء الشمالي "للجزيرة "، وهو الجزء الذىٰ اختير لأن يُزرع قطنًا معتمِدًا علىٰ الري بمياه النيل الأزرق؛ لذلك تم حفر قناه تتغذىٰ من هذا النهر أمام السد وتغذي الإقليم المراد زرعه قطنًا(٣).

---

(١) – للمزيد راجع شكري، محمد فؤاد (٢٠١١).مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل في القرن التاسع عشر. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ص ص ٥٢٤: ٥٢١.

(٢) – شكري، محمد فؤاد(٢٠١١).مرجع سابق، ص ٥٢٩

(٣)– محمد، عوض محمد(١٩٦٢).نهر النيل، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.ط٥، ص ص٣١٣، ٣١٢.

راجع ملحق رقم(١) خريطة السودان الإنجليزي المصري.

إلا أنه خلال فترة العمل بالمشروع وجهت الحكومة البريطانية إنذارًا لمصر بعد حادث مقتل سردار[١]الجيش المصري وحاكم السودان العام، كان الغرض الرئيس من الإنذار إحراج الوزارة الشعبية وإجبارها علىٰ إخلاء مركزها؛ مما أدىٰ بالفعل إلىٰ استقالة الحكومة[٢]، وذلك بعد العديد من الخلافات بين الحكومة – الشعبية–من جهة وبريطانيا من جهة أخرىٰ خاصة فيما يتعلق بإقامة السردار بالسوادن، الأمر الذي بدا واضحا في تصريحات سعد زغلول رئيس الحكومة انذاك في

(١) – وقع الحادث في ١٩نوفمبر ١٩٢٤م؛ حيث تم اطلاق الرصاص علىٰ السردار والياور وسائقه، ولم يقتل إلا السردار، الأمر الذىٰ جعل المندوب السامي يتوجه لقصر عابدين مطالبا بإصدار بلاغ للجيش المصري للتعبير عن أسفه، فقد أصدر سعد زغلول بيانا للأمة يعبر عن أسفه وأسف الحكومة علىٰ وقوع الحادث، كما ذهب إلىٰ دار المندوب السامي وإلىٰ موقع الحادث.

حمود، ماجدة محمد(١٩٩٩).دار المندوب السامي في مصر(١٩١٤-١٩٢٤)، ج٢، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص٣٢٩: ٣٢٧.

سردار: لفظ فارسىٰ مكون من كلمتين(سر) بمعنىٰ رأس، و(دار) بمعنىٰ صاحب ؛ فيكون المعنىٰ أمير الجيش أو القائد العام للجيش، كما كانت تطلق علىٰ وزير الحربية.

نجم، زين العابدين شمس الدين (٢٠٠٦).معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية. ط ١.(د.ن).ص٣١٨.

الكيالي، عبد الوهاب(١٩٩٣)، موسوعة السياسة .ج٣.ط٢، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ٢٧٠.

(٢) –وزارة سعد زغلول باشا ٢٨يناير١٩٢٤-٢٤نوفمبر١٩٢٤م والتي أطلق عليها الوزارة الشعبية، والتي تم تعيين وزيرين فبطيين..تقدم سعد زغلول باستقالته مرتين؛ مرة في يونيه وثانيهما في أكتوبر، وكان يعدل علىٰ هذا القرار تحت الضغط الشعبي.

رزق، يونان لبيب(١٩٩٩).تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣.ط٢.القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.ص ص٢٧٢: ٢٦٥.

جلسة مجلس الوزراء التي انعقدت في ١٧ يونية ؛ بأن تواجد السردار في السودان لا يتفق وكرامة الدولة المصرية، فكان رد بريطانيا علىٰ لسان اللورد "بارمور"Barmore[١] بأن الحكومة البريطانية لن تترك السودان بأىٰ حال من الأحوال[٢]، بعد ذلك احتلت قوة من الجيش البريطاني الجمارك ؛ إضافة إلىٰ إصدارها أمرا بإخراج الجيش المصري من السودان[٣]-بأنها تستخدم ماشاءت من مياه النهر لتزرع ماشاءت من الأراضي الكائنة في الجزيرة ؛ مع العلم بأن الإتفاق الأول بين مصر وبريطانيا هو ألا تزيد المساحة المزروعة عن ٣٠٠,٠٠٠فدان ؛ مما أثار قلقًا بالغًا في الحكومة المصرية ؛ لأن ذلك سوف يؤثر علىٰ حصة مصر في مياه النيل من جهة ولأنه تَعَدٍّ علىٰ الإتفاق السابق بين مصر وبريطانيا، خاصة بعد أن وجهت بريطانيا توجيهاتها للحكومة السودانية بزراعة أىٰ مساحة من الأفدنة؛ لذا وجه رئيس الحكومة المصرية للمندوب السامي البريطاني خطابًا شرح فيه النقاط السابقة.[٤] فكان رد المندوب السامي بأنه قام بإلغاء أوامره السابقة للحكومة السودانية؛ وأوضح أن بريطانيا حريصة علىٰ مصلحة ورخاء كلًّا من مصر والسودان طيلة أربعين عاما، لذا قامت بتشكيل لجنة دولية تدرس وتحدد نصيب كلًّا من مصر والسودان في مياه النيل؛

---

(١) -اللورد بارمورBarmore : نائب الحكومة البريطانية في مجلس اللوردات. متاح علىٰ الرابط https: //www.hindawi.org

تاريخ زيارة الموقع ٣٠أبريل ٢٠٢٤.

(٢) – رزق، يونان لبيب(١٩٩٩).مرجع سابق.ص ص٢٧٢، ٢٧٣.

(٣) -جمال الدين، عبد العزيز(٢٠٠٦).تاريخ مصر من بدايات القرن الأول الميلادي حتىٰ نهاية القرن العشرين من خلال مخطوطة تاريخ البطاركة لساويرس ابن المقفع.مج٢.القاهرة: مكتبة مدبولي.ص ص١٤٨٤: ١٤٨٢.

(٤) – متحف الجزيرة: ملف مياه النيل، ترجمة خطاب من رئيس الوزراء المصري إلىٰ المندوب السامي البريطاني، بتاريخ ٢٥يناير١٩٢٥م.

للحفاظ علىٰ الحقوق الطبيعية والتاريخية، وقد انتهت اللجنة الدولية من تقريرها في ١٩٢٥م [١]؛ إلا أنه لم ينشر إلا عام ١٩٣٠م [٢].

٢/٣/١/٢خزان جبل الأولياء

تعود فكرة إنشاء خزان جبل الأولياء إلىٰ السير" مردخ ماكدونالد "Mordakh Macdonalعام ١٩٢٠م؛ الذي اقترح بناء سد من الصخر بطول ٥,٠٣٠كيلومترا بين "جبل الأولياء" و"جبل مندرة" ؛ بارتفاع ٣٨١,٥٠مترا فوق سطح البحر؛ كي يسع لتخزين المياه لمستوىٰ ٣٧٨,٥٠مترا.والسبب في اختيار بناء الخزان في تلك المنطقة علىٰ وجه التحديد يرجع لتجمع مياه النيل الأبيض جنوب "الخرطوم" مكونا بحيره مستطيلة من المياه الراكدة.في الوقت الذىٰ كانت بريطانيا تريد إتمام مشروع الجزيرة بالسودان، ونظرًا لإرتفاع مستوىٰ الأرض بمنطقة "الجزيرة "كان إنشاء الخزان أمرا ضروريا.

الفوائد التي عادت على بريطانيا مشروع الخزان؛ فعلى النحو الآتي:

١-أن هذا المشروع الضخم سيوكل تنفيذه إلىٰ شركة بريطانيا؛ الأمر الذىٰ جعل بريطانيا تضغط سياسيًّا علىٰ مصر حتىٰ أوشك أن يُشكل هذا المشروع مشكلة سياسية بين البلدين.

٢-أن بناء خزان علىٰ النيل الأبيض سوف يؤَّمن المياه اللازمة لري أرض "الجزيرة"، وهو المشروع الذي تبنته بريطانيا.

٣-أن الحكومة المصرية سوف تدفع تعويضًا ماليًّا لحكومة السودان، إضافة لما تدفعه الخزانة المصرية سنويًّا لدعم حكومة السودان.

---

(١) -متحف الجزيرة: ملف مياه النيل، ترجمة خطاب من المندوب السامي البريطاني إلىٰ رئيس الحكومة المصرية، بتاريخ ٢٦يناير١٩٢٥.

(٢) -محمد، عوض محمد(١٩٦٢).مرجع سابق، ص٣١٣.

٤-أن المياه سوف تغمر مساحات من الأراضي مدة من الزمن كل سنة؛ مما يساعد علىٰ هجرة السودانيين لأرض الجزيرة، حيث الحاجة إلىٰ الأيدىٰ العاملة.(١)

من جهة أخرىٰ قدمت الحكومة السودانية مذكرة للحكومة المصرية بخصوص مسألة التعويض الخاص بخزان "جبل الأولياء"، جاء علىٰ النحو الآتي:

١-شق ترع جديدة لري ٠٠ , ١٧٠ فدان تزرع بحسب الدورة الزراعية الرباعية.

٢-بناء منازل ومد خط السكة الحديدية وانشاء وابورات للخليج بتكلفة تقريبية تبلغ ٠٠٠ , ٣٥٠٠جنية.

٣-تخصيص مبالغ مالية لتعويض المتضررين من امتلاء الخزان وتعويضهم بأطيان أخرىٰ وتعويض الحكومة السودانية عما قد يلحق أملاكها من أضرار، بمبلغ ٠٠٠ , ٥٠٠جنيه.

٤-إنشاء مركز لملاحظة طرق الري والزراعة، به موظفون متخصصون لتدريب المزارعين علىٰ طرق الزراعة الجديدة وتقديم الاستشارات اللازمة نظرًا لتحول طريقة الزراعة من الزراعة النهرية إلىٰ الزراعة بالري.

٥-أن الحكومة المصرية بصفتها المستفيدة من هذا المشروع الضخم عليها توفير الإمكانات المالية اللازمة للحكومة السودانية .(٢)

أسفرت المحادثات التي تمت بين المندوب السامي وحكومة السودان حول متطلبات انشاء مشروع خزان جبل الأولياء عن عدة نتائج، وقد تم إبلاغها إلىٰ رئيس الحكومة المصرية وكانت علىٰ النحو الآتي:

---

(١) - محمد، عوض محمد(١٩٦٢).ص٣٢٦: ٣٢٠.

(٢) -متحف الجزيرة: ملف خزان جبل الأولياء، مذكرة عن مركز حكومة السودان في مسألة التعويض الخاص بخزان جبل الأولياء.(د.ت).

١-بلغ حجم المتضررين من المزارعين ٣٠٠,٠٠٠نسمة تقريبا.وهم المستفيدون بالزراعة النهرية والتي سوف يقضي إنشاء الخزان عليها.

٢-بلغ المتضررون ممن يجب توفير وسائل إعاشة أخرىٰ لهم ١١٧,٠٠٠نسمة تقريبا، الأمر الذىٰ يتطلب تهيئة مساحات من الأراضي الصالحة للزراعة وتوفير الترع اللازمة لريها صناعيا.

٣- وجوب التعويض المالي للمتضررين من عدم إمكان الزراعة النهرية.

٤-أن المياه اللازمة لري المساحات الجديدة وفقا لتقرير لجنة النيل بأن باستطاعة السودان أن تستفيد بما هو مخصص لها من حصتها من مياه النيل، ولو استدعىٰ الأمر تخصيص كمية إضافية من المياه علىٰ أن يتم ذلك بالتوافق بين الحكومتين مع الأخذ في الاعتبار الانتظار حتىٰ تنتهي لجنة مياه النيل من إعداد تقريرها(١).

٥-ضرورة اتخاذ وزير الأشغال العمومية الإجراءات اللازمة لمعاينة المقاولين لموقع تنفيذ المشروع قبل نهاية شهر يونية؛ لتقديم عطاءاتهم واختيار أفضلها لوضع شروط العقود.(٢)

وعلىٰ الرغم من أن مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء يرجع كفكرة لعام ١٩٢٠م -كما سبق الإشارة- إلا أن الإجراءات الفعلية لاعتماد الإنشاء بدأت عام ١٩٣٢ بصدور القانون رقم (١٩)عن الإدارة التشريعية لمجلس الشيوخ، ففي الثالث من يناير

---

(١) -متحف الجزيرة: ملف جبل الأولياء، ترجمة خطاب من المندوب السامي إلىٰ رئيس الحكومة المصرية، بتاريخ ٢١أبريل ١٩٢٦م.

(٢) - متحف الجزيرة: ملف جبل الأولياء، ترجمة خطاب من المندوب السامي إلىٰ رئيس الحكومة المصرية، بتاريخ ٢٣أبريل ١٩٢٦م.

قدم وزير الأشغال [١] مشروع قانون باعتماد إنشاء خزان "جبل الأولياء" بالسودان إلىٰ مجلس النواب، وفي التاسع عشر من يونية صدر مرسوم ملكي باعتماد المشروع[٢]؛ وتم تشكيل لجنة مشروع خزان "جبل الأولياء" بمجلس النواب المنبثقة عن الإدارة التشريعية قسم اللجان، وعلىٰ مدار ستة أشهر تم عقد ثماني عشرة جلسة لبحث المشروع من حيث التكلفة المالية والتصميمات الهندسية، بالإضافة إلىٰ دراسة مدىٰ جاهزية خزان كلًّا من "أسوان" و"إسنا "لإنشاء الخزان الجديد .وقد خلصت تلك الجلسات إلىٰ ما يأتي:

١-أن مشروع القانون المقدم لمجلس النواب لم يكن مصحوبا بالتصميمات الهندسية للإنشاءات واعتماداتها المالية.

٢-أن وزارة الأشغال رغم عدم انتهائها من التصميمات الهندسية للمشروع فإنها قُدِرت قيمتها المالية بأربعة ملايين ونصف المليون من الجنيهات المصرية، في حين كان التقدير المالي للإنشاءات نفسها عام١٩٢٩م أقل بمليون جنيه، وقد أرجعت وزارة الأشغال هذا الفارق لارتفاع الأسعار وأجور العمالة اللازمة لتنفيذ المشروع، كما حدث فارق كبير في قيمة التعويضات الإجمالية بين العاميين المذكورين من ٣٠٠٠٠٠إلىٰ ٧٥٠٠٠٠؛ لذا يجب أن تُقدم وزارة الأشغال دراسة دقيقة للتكلفة المالية.

---

(١) -وزير الأشغال العمومية ابراهيم فهمي كريم ؛ في وزارة اسماعيل صدقىٰ الأولىٰ (١٩يناير١٩٣٠م-٤يناير١٩٣٣م).متاح علىٰ الرابط:

<https: //www.mwri.gov.eg,

وزارة الموارد المائية والري .تاريخ زيارة الموقع١٣مايو٢٠٢٤م.

(٢) -مجلس الشيوخ، الإدارة التشريعية، القانون رقم ١٩لسنة١٩٣٢باعتماد إنشاء خزان جبل الأولياء .القاهرة: المطبعة الأميرية.ص ص١، ٢.

راجع ملحق رقم(٦) القانون رقم (١٩) لسنة١٩٣٢باعتماد إنشاء خزان جبل الأولياء.

٣-أن الحالة الاقتصادية الحالية لمصر لا تحتمل تنفيذ هذا المشروع في الوقت الحالي ؛ خاصة وأنه لا توجد حاجة ماسة لتنفيذ هذا المشروع علىٰ وجه السرعة، كما أن مشروع القرار المقدم لمجلس النواب هو مشروع هندسي فني فقط؛ اذ أنه أهمل الدراسة المالية للمشروع التي تحدد التكلفة الفعلية التفصيلية وفق الأسعار الحالية؛[١] والمدىٰ الزمني للتنفيذ، بالإضافة إلىٰ ضرورة حساب مبالغ التعويضات بشكل دقيق بعيدا عن التقديرات الإجمالية التي كانت حددتها الوزارة عام ١٩٣٢م بـ٧٥٠٠٠٠جنيه مصري؛ لذا رفض المجلس تمرير المشروع بجلسته الصباحية المنعقدة في ١٢يونية١٩٣٢م، ثم عاد المجلس للانعقاد مرة اخرىٰ لدراسة الجوانب الإيجابية للمشروع والتي لخصها فيما يأتي:

١-أن مصر بحاجة إلىٰ مقدار أزيد من المياه يفوق ما يوفره خزان" أسوان"[٢] حاليا -والذي يزيد علىٰ ثلاثة أمثال المقدار الحالي والذي يعادل ثلاث عشرة مليار متر مكعب، وهذا الرقم قد حددته وزارة الأشغال.

٢-أن هذا المشروع يُعد ضمن سلسلة المشروعات التي شملها اتفاق الحكم الثنائي .

---

(١) -كانت وزارة الأشغال العمومية أعدت دراسة مالية عن تكلفة إنشاء الخزان في عام ١٩٢٩م ؛ والتي قدرت وقتها ٣,٥٠٠,٠٠٠جنيه مصري. وفي عام ١٩٣٢م قدرت التكلفة ٤,٥٠٠,٠٠٠جنية مصرىٰ. المرجع السابق .ص٢٣٨.

(٢) - تم افتتاحه عام١٩٠٢م وملئ للمرة الأولىٰ عام١٩٠٣م وتمت تعليته للمرة الأولىٰ عام ١٩١٢م ؛ وللمرة الثانية عام ١٩٣٤م .كان لبناء خزان أسوان شأن كبير في حياة مصر الاقتصادية والتي تتمثل في تحويل نظام الري من رىٰ الحيضان للري الدائم.كما أثر علىٰ جغرافية نهر النيل بزيادة منسوبه من ٩٦متر إلىٰ ١٢١مترا.كما أحدث خزان أسوان حالة جديدة من تصريف مياه النهر، ففي أيام الفيضان تفتح جميع الأبواب بحيث يتمكن جميع مياه الفيضان من المرور مهما كان الفيضان قويا.محمد، عوض محمد(١٩٦٢).مرجع سابق ص٣١٢: ٣٠٢.

٣-أن إنشاء الخزان لن يؤثر علىٰ مناسيب النيل في مصر سواء قناطر "نجع حمادي" أو ترعتي "الفاروقية والفؤادية" وغيرها من الترع والحيضان التي بطول نهر النيل بالأراضي المصرية(١).

٤- أن وزارة المالية تعهدت بعدم فرض أي ضرائب إضافية علىٰ الأفراد لإقامة هذا المشروع لوجود الاحتياطي النقدي اللازم في الفترة الحالية.

٥-أن وزارة الأشغال العمومية قامت بإنشاء العديد من المشروعات لتحسين حالة الصرف والتي بلغت تكلفتها ثلاثة ملايين جنيه، وذلك تمهيدا لإقامة المشروع.

٦-أن زيادة مبلغ التعويضات من ٣٠٠,٠٠٠إلىٰ ٧٥٠,٠٠٠جنية مصري يُعد أمرا منطقيا للفترة الزمنية ما بين عامي ١٩٢٠م إلىٰ١٩٣٢م.

وفي نهاية الجلسة تم التصويت علىٰ المشروع، فكانت نتيجة التصويت: ٧٤موافقون و٤ غير موافقين من أصل ٧٨صوتًا(٢).

٣/٣/١/٢تأليف قوة الدفاع عن الأقاليم السودانية

أعلن السير "جوفري أرثر" Govry Arthar حاكم السودان العام في ١٧ يناير١٩٢٥م تأليف قوة للدفاع عن الأقاليم السودانية، مما يُعد مخالفًا للمباحثات الودية التي كانت بين المندوب السامي ورئيس الحكومة المصرية ؛ والتي كانت مهتمة بالوضع الأمني بالسودان بعد التغيرات التي طرأت إثر سحب القوات المصرية منها.

مع ملاحظة أن المذكرة التي سبق وقدمها الجانب البريطاني لرئيس الوزراء السابق سعد زغلول، والتي كانت بتاريخ ٢٢نوفمبر ١٩٢٤م؛ أشارت إلىٰ توقع

(١) -للمزيد عن مشرروعات الري بمصر راجع المرجع السابق ص٣١٢: ٢٩٩.

(٢) - مجلس الشيوخ، الإدارة التشريعية، القانون رقم ١٩لسنة١٩٣٢باعتماد إنشاء خزان جبل الأولياء .القاهرة: المطبعة الأميرية.ص٢٦٣: ٢٥٠.

حدوث مثل هذه التغيرات؛ والتي تُعد مخالفة لاتفاقية الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩م، التي كان أبرز موادها المحافظة علىٰ الروابط الوثيقة التي تربط مصر والسودان، لذا عبرت الحكومة ممثلة في رئيسها أحمد زيور باشا[١]عن تحفظها القانوني علىٰ كل ماورد بالقرار.[٢]فكان رد المندوب السامي علىٰ اعتراض الحكومة المصرية بمذكرة تناولت نقطتين:

الأولى: إحاطة رئيس الوزراء بأن نفقات قوة الدفاع السودانية التي تم إنشائها سوف تتحملها ميزانية حكومة السودان.

الثانية: انضمام خدمات العاملين بجيش صاحب الجلالة البريطانية الذين كانوا ملحقين بخدمة الجيش المصري بالسودان لقوة الدفاع السودانية[٣].

(١) -أحمد زيور باشا: ولد بالإسكندرية عام ١٨٦٤م في اسرة من أصول شركسية، تلقىٰ تعليمه بالمدارس الفرنسية بالإسكندرية، ثم في كلية الجزويت ببيروت وتخرج في كلية الحقوق بفرنسا.تقلد العديد من المناصب القضائية حتىٰ عين مستشارًا بمحكمة الاستئناف ثم محافظًا للأسكندرية.تولىٰ منصب وزير الأوقاف ثم رئيس الحكومة ووزير خارجيتها بين عامي ١٩٢٤م، ١٩٢٦م. رزق، يونان لبيب(١٩٩٩).مرجع سابق.ص٢٨١.

(٢) -متحف الجزيرة: ملف قوة الدفاع السودانية .ترجمة الخطاب المرسل من رئيس الحكومة المصرية إلىٰ المندوب السامي البريطاني .بتاريخ ٢٥يناير١٩٢٥م.

(٣) - متحف الجزيرة: ملف قوة الدفاع السودانية .ترجمة الخطاب المرسل من المندوب السامي البريطاني لرئيس الحكومة.بتاريخ ٢٦يناير١٩٢٥م.

من جهة أخرىٰ راسلت وزارة الحربية والبحرية [١]وزير المالية [٢]بخصوص ميزانيتها للعام المالي ٢٥/ ١٩٢٦م إثر التغيرات التي حدثت بعودة القوة المصرية من السودان وتشكيل قوة الدفاع السودانية الأمر الذي يتطلب إعادة هيكلة للميزانية في ظل الاستفسارات الآتية:

١-هل يتم إدراج إدارات السكرتارية المالية والتعيينات والأسلحة والمهمات والسرداية المكلفين بمراجعة الحسابات والأعمال الإدارية الخاصة بالقوات السودانية في الميزانية ؟

٢-هل تكون تقديرات المهمات والملابس والأسلحة وغيرها من مستلزمات قاصرة علىٰ الجيش المصري فقط أم يتم احتساب احتياجات قوة الدفاع السودانية؟

٣-هل يدرج للضباط العائدين من السودان مبالغ مالية بالميزانية؟[٣]

فكان رد وزير المالية بمذكرة مرفوعة إلىٰ مجلس الوزراء للبت في تلك المسألة ؛ وأنه في حالة الhاستقرار علىٰ بقاء الحالة الحالية فإن ذلك لا يستلزم إجراء

---

(١) -وزارة الحربية والبحرية: كانت وفق التشكيل الأول لوزارة أحمد زيور باشا ٢٤نوفمبر١٩٢٤-١٣مارس١٩٢٥م لمحمد صادق يحىٰ باشا، والتشكيل الثاني ١٣مارس١٩٢٥-٧يونية١٩٢٦م لموسىٰ فؤاد باشا. نفس المرجع السابق.ص ص٢٨٥: ٢٨٢.

(٢) -وزارة المالية: كانت وفق التشكيل الأول لوزارة أحمد زيور باشا ٢٤نوفمبر١٩٢٤-١٣مارس١٩٢٥م ليوسف قطاوىٰ باشا. والتشكيل الثانىٰ ١٣مارس١٩٢٥-٧يونية١٩٢٦م ليحىٰ ابراهيم باشا. المرجع السابق نفسه والصفحة.

(٣) - متحف الجزيرة: ملف قوة الدفاع السودانية.صورة طبق الأصل من خطاب وزيرالحربية والبحرية لوزير المالية.بتاريخ ٣١يناير١٩٢٥م.مع ملاحظة أن الخطاب كان بتاريخ ١٨ يناير، والصورة طبق الأصل بتاريخ ٣١يناير١٩٢٥م.

أىٰ تغيير بالميزانية فتكون وفق بنود ميزانية عام ٢٤/ ١٩٢٥م.أما في حالة التغيير فذلك يتطلب دراسة الوضع الراهن بشكل دقيق وسريع لفصل قيمة متطلبات الجيش المصري عن نظيره في السودان(١)

وبناء علىٰ اطلاع مجلس الوزراء علىٰ ماسبق قررابقاء ميزانية وزارة الحربية والبحرية كما كانت في العام ٢٤/ ١٩٢٥م من غير زيادة علىٰ أن يقدم تفصيل لمصروفات الجيش المصري وما يتبقىٰ من الميزانية يخصص جملة واحدة للجيش السودانىٰ؛ وذلك للإبقاء علىٰ العلاقة التي تربط البلدين واعتبار الجيش السودانىٰ امتدادا للجيش المصري(٢).

وبناء علىٰ ماسبق قام رئيس الحكومة المصرية بمراسلة المندوب السامي البريطاني لإبلاغة بقرار مجلس الوزراء(٣)، فكان رد المندوب السامي بأن مشاركة الحكومة المصرية في نفقات الجيش السوداني حق وعدل وتوافق ؛ علىٰ أن يحدد قيمتة بمبلغ سنوي قدره سبعمائة وخمسين ألف جنيه مصري(٤).

(١) – متحف الجزيرة: ملف قوة الدفاع السودانية.نسخة مذكرة وزير المالية(يوسف قطاوي)المرفوعة لمجلس الوزراء بتاريخ أول فبراير١٩٢٥م.

(٢) – متحف الجزيرة: ملف قوة الدفاع السودانية.نسخة من قرار مجلس الوزراء .بتاريخ٤فبراير١٩٢٥م.

(٣) – متحف الجزيرة: ملف قوة الدفاع السودانية.ترجمة الخطاب المرسل من رئيس الحكومة المصرية إلىٰ المندوب السامي البريطاني . بتاريخ١٢مارس ١٩٢٥م.

(٤) – متحف الجزيرة: ملف قوة الدفاع السودانية.ترجمة الخطاب المرسل من المندوب السامي البريطاني إلىٰ رئيس الحكومة المصرية.بتاريخ١٢مارس ١٩٢٥م.

٢/٢ الدراسة الأرشيفية

١/٢/٢ مكان الحفظ

تحفظ وثائق الدراسة بمخازن متحف الجزيرة بدار الأوبرا المصرية[١] والتي تم نقلها من متحف بيت الأمة[٢] ابان ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، لتأمينها مع المجوهرات والنياشين الخاصة بسعد زغلول وأم المصريين، ولازالت محفوظة به حتىٰ الآن[٣].

٢/٢/٢ الحالة المادية وظروف الحفظ

(١) -متحف الجزيرة: تم بناء المتحف عام ١٩٣٦م، صممه المهندس المصري مصطفي بك فهمي، ونفذته شركة ايطالية .افتتحة الملك فاروق فيٰ٢٥ أغسطس ١٩٥٧م، وكان يحمل اسم متحف الحضارة.يوجد بالمتحف نحو ١٣٠٠لوحة لكبار الفنانين العالميين .تقدر القيمة الإجمالية لمقتنيات المتحف بحوالي ١٧٠ مليار دولار، وهو مغلق منذ أكثر من ثلاتين عام وحاليا يتم تطويره.متاح علىٰ الرابط

http: //www.moc.gov.eg

تاريخ زيارة الموقع١٢مارس٢٠٢٤.

(٢) -متحف بيت الأمة: هو المنزل الذىٰ عاش به الزعيم سعد زغلول حتىٰ عام ١٩٢٧م ؛ وزجتة حتىٰ عام ١٩٤٦م.والذي يقع في حي الإنشاء وبالتحديد بشارع نوبار؛ هذا الحي الذي تميز بالإرستقراطية التركية. للمزيد عن متحف بيت الأمة ومقتنياته راجع فتح الله، نهال يوسف حمدي (٢٠٢٢). مجموعات الوثائق الخاصة بسعد زغلول وأم المصريين المحفوظة بمتحف بيت الأمة دراسة أرشيفية دبلوماتية.مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر، ع٤١، ج٢، أبريل.

متاح علىٰ الرابط:

https: //.jfla.journals.ekb.eg

تاريخ الإطلاع ٢٢يونيه٢٠٢٣م.

(٣) -مجموعات الوثائق بمخزن متحف الجزيرة تحت اشراف امناء متحف بيت الأمة، بدواليب الحفظ مغلقة بمفاتيح في عهدة امناء متحف بيت الأمة.واثناء فترة الدراسة كان الأمين الذىٰ في عهدته الوثائق يكلف بمأمورية لمخزن متحف الجزيرة.

تحفظ الوثائق بدواليب من المعدن (الألوميتال)تغلق بأبواب جرارة من الزجاج الشفاف، الدولاب جزءان: علوىٰ وسفلىٰ، وثائق الدراسة محفوظة بالجزء العلوىٰ الذىٰ يبلغ ابعاده ٦٠×٨٠سم.

يتوفرنظام تكييف الهواء وقياس لدرجات الحرارة والرطوبة، كما أن الإضاءةغير مباشرة، مما يشكل بيئة مناسبة للحفاظ علىٰ الوثائق.إلا أن الوثائق تحتاج للترميم لجفافها وتقصفها نظرًا لقدمها، وعدم توافر هذه البيئة في مكان الحفظ السابق الكائن بمتحف بيت الأمة .[1]

٣/٢/٢حصر وثائق الدراسة

ركزت الدراسة علىٰ وثائق المباحثات المتبادلة بين المندوب السامي البريطاني ورئيس الوزراء المصري والتي تناولت أربع موضوعات رئيسه ؛ علىٰ النحو الآتي:

١- الإنذار البريطاني عقب حادث مقتل السردار، وورد في وثيقة مفردة.غيرمحفوظة بملف.

٢-تأليف قوة الدفاع السودانية، عقب سحب القوة المصرية البحتة من الأراضي السودانية. وورد هذا الموضوع في ملف مجمع به عدد من الوثائق المفردة بلغت تسع وثائق.

٣-لجنة مياة النيل؛ عقب إعلان بريطانيا بأحقية السودان في زراعة عدد غير محدود من الأراضي بمنطقة الجزيرة.وورد في ملف مجمع به عدد من الوثائق المفردة بلغ ثلاث وثائق.

(١) -للمزيد عن المقتنيات الأرشيفية بمخزن متحف الجزيرة راجع: فتح الله، نهال يوسف حمدي (٢٠٢٣).وثائق مفاوضات استقلال مصر في الفترة ١٩١٨م-١٩٢٢م دراسة أرشيفية من واقع وثائق الوفد المصري المحفوظة بمتحف الجزيرة.مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط .جامعة الأزهر، ع٤٢.

٤-خزان جبل الاولياء؛ لبحث تداعيات إنشاء الخزان بالنسبة للحكومة السودانية، وورد في ملف مستقل يضم ثلاث وثائق مفردة[١].

ليكون إجمالي عدد وثائق الدراسة ستة عشر وثيقة مفردة.

جدول رقم(١) قائمة حصرموضوعية تاريخية [٢]لوثائق الدراسة[٣]

م	موضوع فرعى	التاريخ	ملخص الموضوع
١	الأنذار البريطاني	٢ديسمبر١٩٢٤م	مذكرة إيضاحية عن نتيجة المباحثات بين رئيس الحكومة المصرية ودار المندوب السامي.
٢	قوة الدفاع السودانية	١٧يناير١٩٢٥م	منشور الحاكم العام بالسودان بشأن إنشاء قوة للدفاع عن السودان.
٣		٢١يناير١٩٢٥	خطاب وزير الحربية والبحرية إلىٰ وزير المالية للاستفسار عن كيفية تحرير ميزانية الوزرة بعد عودة القوات المصرية من السودان.
٤		٢٥يناير١٩٢٥م	خطاب المندوب السامي لرئيس الوزراء المصري بتبليغ المنشور.

(١) -راجع المقدمة التاريخية.

(٢) -المقصود بقائمة الحصر الموضوعية التاريخية؛ أنه تم تصنيف الوثائق لموضوعات فرعية ؛ ثم ترتيب كل موضوع فرعىٰ ترتيبًا تاريخيًا. -قائمة الحصر: تحتوىٰ علىٰ بيان بالوثائق علىٰ أي مستوىٰ-متكاملة، سلاسل، الوثائق المفردة-بغرض التحكم وسرعة الوصول للمعلومات، وقد ترتب أبجديا أو تاريخيا أو رقميا. ميلاد.سلوىٰ علىٰ: مرجع سابق، مادة(٣٢٢).

(٣) -الجدول من اعداد الباحثة طبقًا للحصر الفعلىٰ للوثائق المحفوظة بمخازن متحف الجزيرة.

م	موضوع فرعى	التاريخ	ملخص الموضوع
٥		٢٥يناير١٩٢٥م	رد رئيس الحكومة علىٰ المنشور وإبلاغ المندوب السامي بتحفظ الحكومة .
٦		٢٦يناير١٩٢٥م	خطاب المندوب السامي لرئيس الحكومة المصرية لإعلامه باعتبار نفقات قوة الدفع السودانية من ميزانية حكومة السودان.
٧		١فبراير١٩٢٥م	مذكرة مرفوعة من وزارة المالية لمجلس الوزراء بخصوص ميزانية وزارة الحربية والبحرية ٢٤/ ١٩٢٥م.
٨		٤فبراير١٩٢٥م	قرار مجلس الوزراء باستمرار دعم قوة الدفاع السودانية ماليًا في ميزانية٢٤/ ١٩٢٥م.
٩		١٢مارس١٩٢٥م	خطاب رئيس الحكومة إلىٰ المندوب السامي بتحديد مبلغ ٧٥٠,٠٠٠جنية من ميزانية وزارة الحربية والبحرية للعام المالي للعام المالي ١٩٢٥/ ١٩٢٦تحت تصرف الحكومة السودانية للنفقات العسكرية.
١٠		١٢مارس١٩٢٥م	خطاب المندوب السامي بالموافقة علىٰ خطاب رئيس الوزراء السابق.

م	موضوع فرعى	التاريخ	ملخص الموضوع
١١	لجنة مياه النيل	٢٥يناير١٩٢٥م	خطاب رئيس الحكومة المصرية إلىٰ المندوب السامي البريطاني لإعادة النظر في مسألة ري أرض الجزيرة.
١٢		٢٦يناير ١٩٢٥	خطاب من المندوب السامي إلىٰ رئيس الحكومة المصرية للرد علىٰ الخطاب السابق بطلبه تشكيل لجنة لمياه النيل تهدف لوضع قواعد لري الأراضي بكلٍّ من مصر والسودان.
١٣		٢٠مايو١٩٢٥م	خطاب المندوب السامي البريطاني لرئيس الوزراء المصري لإعلامه بالمقترحات المؤقته لإستخدام مياه النيل ؛ إلىٰ حين انتهاء لجنة مياه النيل من تقريرها.
١٤	خزان جبل الأولياء	٢١أبريل١٩٢٦م	خطاب المندوب السامي البريطاني لرئيس الحكومة المصرية يعلمه الشروط التي تستطيع حكومة السودان أن تقيد بهاالموافقة علىٰ بناء خزان جبل الأولياء.
١٥		٢٣أبريل١٩٢٦م	خطاب المندوب السامي البريطاني لرئيس الحكومة المصرية الحاقا بالمذكرة السابقة للاستعلام عن استعدادات مصر الفعلية للقيام

م	موضوع فرعى	التاريخ	ملخص الموضوع
			بالمشروع.
١٦		(د.ت)	مذكرة عن مركز حكومة السودان بخصوص مسألة التعويض الخاص بخزان جبل الأولياء.

٤/٢/٢العمليات الفنية[١] ووسائل الإسترجاع[٢]

تفتقر وثائق الدراسة لأىٍ وسيلة من وسائل الاسترجاع .فلم يتم إعدادها فنيًّا أو معالجتها من قبل المتخصصين تمهيدًا لإعداد وسيلة استرجاع مناسبة.فوثائق الدراسة محفوظة –كباقي الوثائق المحفوظة بالمخزن– في أظرف كبيرة دون أن يكتب عليها أي بيانات تخص موضوعاتها أو أعدادها ؛ فلا يوجد سوىٰ قائمة حصر بالموضوعات تحت عنوان (صور المخابرات بين المندوب السامي ورئيس الوزراء المصري بخصوص السودان) مرتبة تاريخيًّا، وبها عناوين مختصرة للمحتوىٰ الموضوعي للخطابات المتبادلة[٣]؛ مع ملاحظة وجود ترقيم أعلىٰ الصفحات بالقلم

(١) –العمليات الفنية: المقصود بها معالجة الوثائق وتجهيزها تمهيدا لترتيبها واعداد اداة استرجاع مناسبة الغرض منها ضبط عملية الحفظ والاسترجاع.

ميلاد، سلوىٰ علىٰ(٢٠٠٧).قاموس مصطلحات الوثائق والأرشيف والمعلومات.ط٢.القاهرة: الدارالمصرية اللبنانية.مادة رقم(٤٤٠).

(٢) –وسائل الاسترجاع(الإيجاد): وسيلة هدفها الضبط المادي للوثائق اداريا ومنطقيا؛ تقوم باعدادها الجهة وهي عبارة عن قوائم أو فهارس وصفية للوثائق الأرشيفية.

نفس المرجع السابق.مادة رقم(٢٣٢).

(٣) –راجع ملحق رقم(٤) صورة قائمة الحصر بعنوان (صور المخابرات بين المندوب السامي ورئيس الوزراء المصري بخصوص السودان).

الكوبيا أو الرصاص لعدد الصفحات وليس الوثائق. مما يعد أسلوب غير علمي لحصر الوثائق.وفيما يأتي عرض نموذجين للترقيم من الواقع الفعلي لوثائق الدراسة.

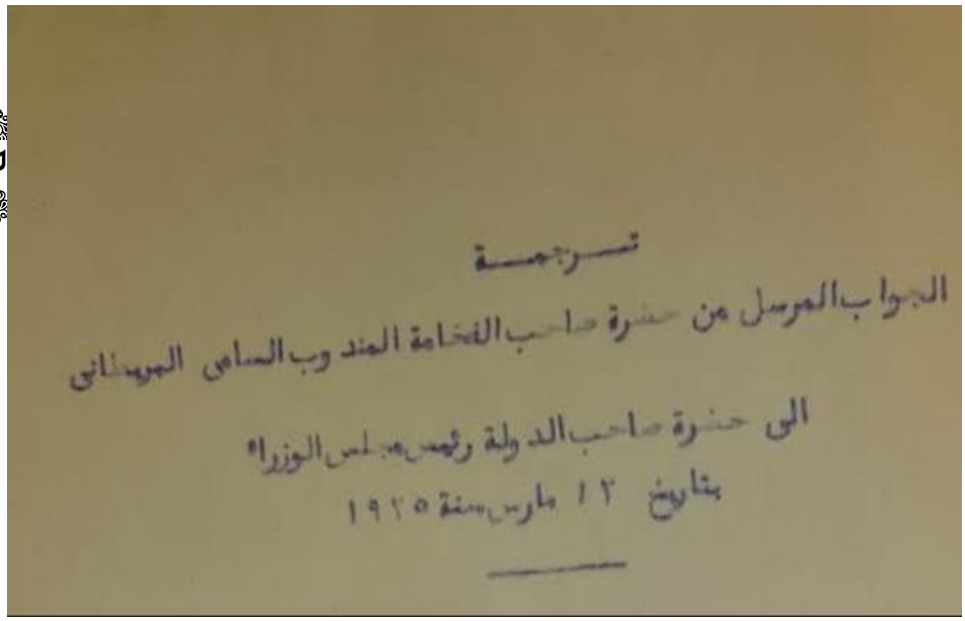

ترجمة

الجواب المرسل من حضرة صاحب الفخامة المندوب السامي البريطاني

الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٢٥

صورة رقم(١)ملف قوة الدفاع السودانية.

خطاب المندوب السامي بالموافقة على خطاب رئيس الوزراء السابق.

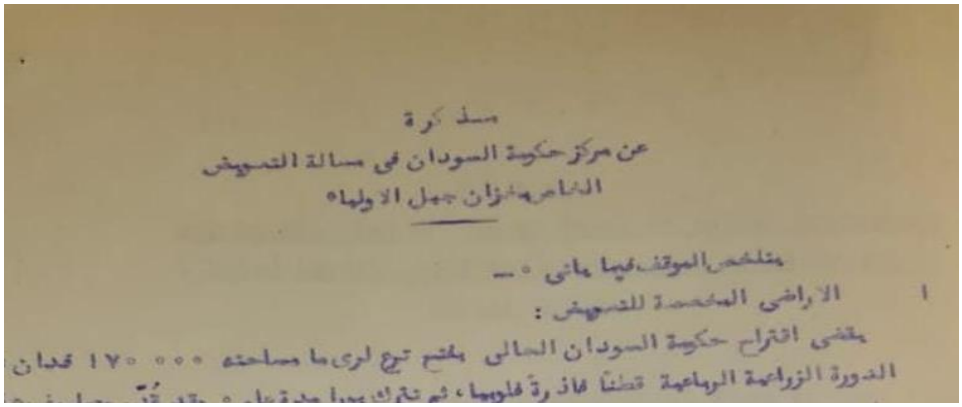

مذكرة

عن مركز حكومة السودان في مسألة التعويض

الناشيء عن خزان جبل الاولياء

ملخص الموقف فيما يأتي :-

١ الاراضي المخصصة للتعويض :

بمقتضى اقتراح حكومة السودان الحالي بفتح ترع لري ما مساحته ١٧٠ ٠٠٠ فدان

الدورة الزراعية الرباعية قطناً فاذرة فلوبياء ثم تترك مدة

صورة رقم(٢)

ملف خزان جبل الأولياء.مذكرة صادرة عن حكومة السودان بشأن التعويضات.بدون تاريخ

. إلا أن الوثائق موضوع الدراسة مصنفة موضوعيا: كل موضوع مجمع علىٰ حدىٰ بعنوان رئيس علىٰ صفحة خارجية بالعناوين الثلاث السابق الإشارة إليها.

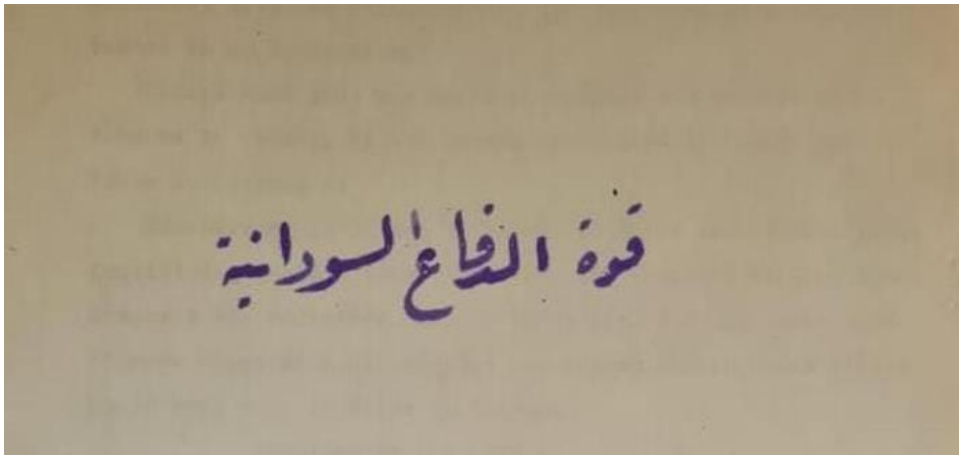

صورة رقم(٣)

الغلاف الخارجى لملف وثائق (قوة الدفاع السودانية)

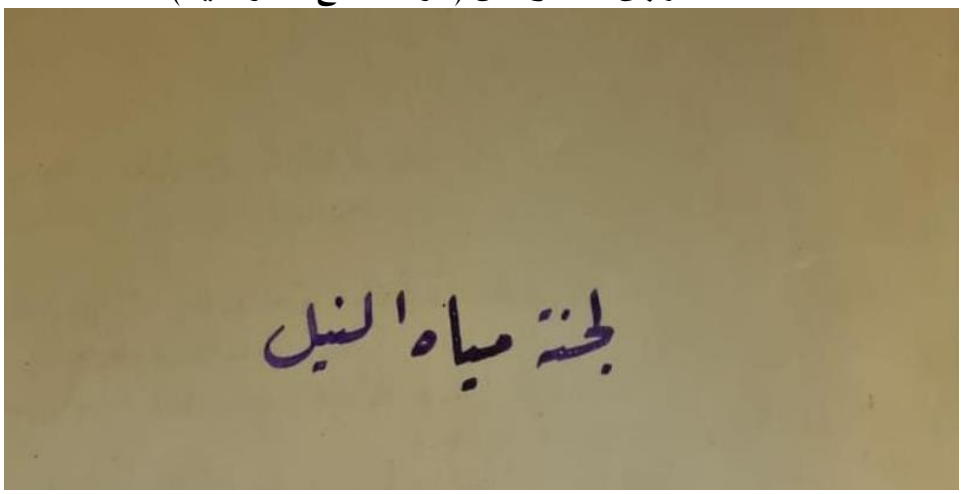

صورة رقم(٤)

الغلاف الخارجى لملف وثائق (لجنة مياه النيل)

لذا قامت الباحثة في الجدول السابق بحصر وثائق الدراسة كمًّا؛ وترتيبها تاريخيًّا لكل موضوع فرعي من موضوعات الدراسة ؛ تمهيدًا لإعداد خطة ترتيب وبطاقات وصف أرشيفي متعدد المستوىٰ.

١/٤/٢/٢ خطة الترتيب [١] المقترحة

تعتمد الخطة علىٰ المحاور التالية:

جدول رقم(٢)محاوروأكواد خطة الترتيب المقترحة[٢]

المحور	رمز الترتيب(الكود)	المدلول
مكان الحفظ	م ج	متحف الجزيرة
الموضوع الرئيس	س	السودان
الموضوع الفرعي	ق د م ن ج أ	قوات الدفاع مياه النيل جبل الأولياء
رقم مسلسل وفق الترتيب التاريخي لكل موضوع فرعي.	١	رقم الوثيقة

وبتطبيق خطة الترتيب علىٰ وثائق الدراسة تكون علىٰ النحو الآتي:

(١)-خطة ترتيب: نظام لتنظيم الوثائق تبعا لمنشئها، تعتبر أداة من أدوات العمل في الأرشيف تعتمد علىٰ تسكين الملفات وترميزها تمهيدا لإعداد وسيلة استرجاع مناسبة لها.
ميلاد، سلوىٰ علىٰ(٢٠٠٧).مرجع سابق.مواد(١٠٨-١٠٩-٢٢٧-٢٢٨).

(٢) -الجدول من اعداد الباحثة.

جدول رقم(٣) أكواد خطة الترتيب المقترحة[١]

م	موضوع رئيس (السودان)	موضوع فرعي	التاريخ	الأكواد
١		الإنذر البريطاني	٢ديسمبر١٩٢٤م	م ج/ س/ ق د/ ١
٢		قوة الدفاع السودانية	١٧يناير١٩٢٥م	م ج/ س/ ق د/ ٢
٣			٢١يناير١٩٢٥م	م ج/ س/ ق د/ ٣
٤			٢٥يناير١٩٢٥م	م ج/ س/ ق د/ ٤
٥			٢٥يناير١٩٢٥م	م ج/ س/ ق د/ ٥
٦			٢٦يناير١٩٢٥م	م ج/ س/ ق د/ ٦
٧			١فبراير١٩٢٥م	م ج/ س/ ق د/ ٧
٨			٤فبراير١٩٢٥م	م ج/ س/ ق د/ ٨
٩			١٢مارس١٩٢٥م	م ج/ س/ ق د/ ٩
١٠			١٢مارس١٩٢٥م	م ج/ س/ ق د/ ١٠
١١		لجنة مياه النيل	٢٥يناير١٩٢٥م	م ج/ س/ م

(١) -الجدول من اعداد الباحثة.

م	موضوع رئيس (السودان)	موضوع فرعي	التاريخ	الأكواد
				ن/ ١١
١٢			٢٦يناير ١٩٢٥	م ج/ س/ م ن/ ١٢
١٣			٢٠مايو١٩٢٥م	م ج/ س/ م ن/ ١٣
١٤		خزان جبل الأولياء	٢١أبريل١٩٢٦م	م ج/ س/ ج أ/ ١٤
١٥			٢٣أبريل١٩٢٦م	م ج/ س/ ج أ/ ١٥
١٦			(د.ت)	م ج/ س/ ج أ/ ١٦

٢/٢/٤/٢الوصف الأرشيفي متعدد المستوى

يعرف الوصف بأنه الإجراء الذي يتم فيه تسجيل معلومات معيارية حول ترتيب ومضمون وشكل الوثائق، كما يعرف بأنه إجراء ينشر ضوابط ذهنية علىٰ المقتنيات الأرشيفية من خلال إعداد وسائل استرجاع[١]، ويعد تحديد مستوىٰ الوثائق موضوع الدراسة أولىٰ خطوات الوصف الأرشيفي لما يترتب علىٰ ذلك من تحديد مستوىٰ

---

[١] – المجلس الدولي للأرشيف، (١٩٩٨)التقنين العام والدولي للوصف الأرشيفي .سوريا .ص٨.

ميلاد، سلوي علىٰ (٢٠٠٣). أسس وقواعد ترتيب ووصف الوثائق الأرشيفية (التصنيف والفهرسة). مجلة المكتبات والمعلومات العربية، ع٣ .ص٩٧-١٤٦.

USA The society of American archivists describing archives a constan standard DACS 2019.p6.. A vailable at: www.files.archivists.org , 22/2/2023

وصف المراحل التالية، وتعد وثائق الدراسة مجموعة[١] لمراسلات متبادلة بين خمس جهات مختلفة(المندوب السامي البريطاني ، رئيس الحكومة المصرية، وزارة الحربية والبحرية، وزارة المالية، حكومة السودان)؛ بخصوص السودان ؛ متفرع لثلاثة موضوعات فرعية (تأليف قوة الدفاع السودانية، لجنة مياه النيل، خزان جبل الأولياء).ومعنىٰ ذلك أن مستويات الوصف الأرشيفي متعدد المستوىٰ سوف تكون علىٰ النحو الآتي:

المستوى الأول: المجموعة.

المستوى الثاني: المجموعة الفرعية (الملف).

المستوى الثالث: الوثيقة المفردة.

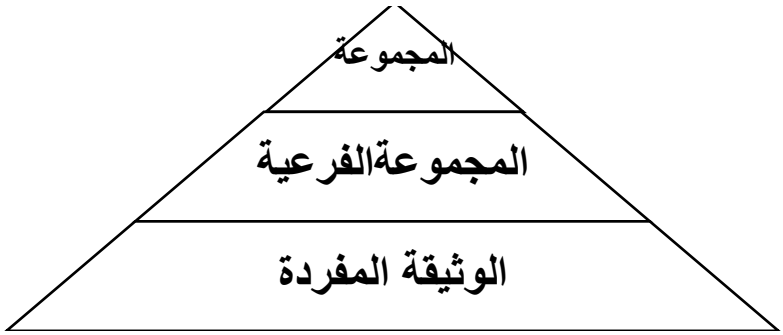

شكل رقم(١) مستويات الوصف الأرشيفي لوثائق الدراسة [٢]

(١) – المجموعة: تجميع صناعىٰ للوثائق لوجود بعض الخصائص المشتركة كالموضوع، المكان، التاريخ .هذا التجميع يحتوىٰ علىٰ أنماط متباينة من الوثائق فمنها المخطوط والمطبوع والأصل والنسخة.....وهكذا . ميلاد.سلوىٰ علىٰ(٢٠٠٧) مرجع السابق، مادة رقم(١١٦).

(٢) –الشكل من اعداد الباحثة.

١/٤/٢/٢ بطاقة وصف على مستوى المجموعة

رمز الإرجاع	م ج/ س/ ق د/ *٪ ١ م ج/ س/ ق د/ *٪ ٢ م ج/ س/ ق د/ *٪ ٣ م ج/ س/ ق د/ *٪ ٤ م ج/ س/ ق د/ *٪ ٥ م ج/ س/ ق د/ *٪ ٦ م ج/ س/ ق د/ *٪ ٧ م ج/ س/ ق د/ *٪ ٨ م ج/ س/ ق د/ *٪ ٩[١] م ج/ س/ م ن/ *٪ ١٠ م ج/ س/ م ن/ *٪ ١١ م ج/ س/ م ن/ *٪ ١٢[٢] م ج/ س/ ج أ/ *٪ ١٣ م ج/ س/ ج أ/ *٪ ١٤ م ج/ س/ ج أ/ *٪ ١٥[٣]
العنوان	قوة الدفاع السودانية-مياه النيل-خزان جبل الأولياء.
التاريخ	٢ديسمبر ١٩٢٤م: ٢٣أبريل١٩٢٦م
مستوى المادة الموصوفة	مجموعة
مدى المادة الموصوفة	ثلاث ملفات علىٰ النحو التالىٰ: الملف الأول: قوة الدفاع السودانية ؛ ويحتوىٰ علىٰ تسع وثائق.

(١) -متحف الجزيرة/ السودان/ قوة الدفاع السودانية/ رمز الملف/ أرقام الوثائق مرتبة تاريخيا.

(٢)-متحف الجزيرة/ السودان/ مياه النيل/ رمز الملف/ أرقام الوثائق مرتبة تاريخيا.

(٣) - متحف الجزيرة/ السودان/ خزان جبل الأولياء / رمز الملف/ أرقام الوثائق مرتبة تاريخيا.

	الملف الثانىٰ: لجنة مياه النيل؛ ويحتوىٰ علىٰ ثلاث وثائق. الملف الثالث: خزان جبل الأولياء؛ ويحتوىٰ علىٰ ثلاث وثائق.
مصدر المادة الموصوفة	مراسلات متبادلة صادرة من المندوب السامي البريطاني ورئيس الحكومة المصرية.
تاريخ المصدر	دار المندوب السامي: يعد إنشاء منصب المندوب السامي متزامنا مع إعلان الحماية البريطانية علىٰ مصر في ١٨ديسمبر١٩١٤م.ومنذ ذلك التاريخ لعبت دور محورىٰ في المباحثات وادارة شئون مصرمع الحكومة البريطانية من جهة والمصرية من جهة اخرىٰ.تكون الهيكل التنظيمي والإداري لدار المندوب السامي من: ١-المندوب السامي. ٢-مستشار(سكرتير أول). ٣-سكرتير ثانىٰ. ٤-سكرتير ثالث. ٥-ملحق عسكرىٰ. ٦-ملحق فخرىٰ. ٧-أمين محفوظات. ٨-مساعد أمين محفوظات. الحكومة المصرية في الفترة١٩٢٦: ١٩٢٤ • ٢٨يناير-٢٤نوفمبر١٩٢٤م وزارة سعد زغلول باشا الأولىٰ. • ٢٤نوفمبر١٩٢٤م- ١٣مارس١٩٢٥م وزارة أحمد زيور الأولىٰ. • ١٣مارس ١٩٢٥م- ٧يونية١٩٢٦م وزارة أحمد زيور الثانية.

	• ٧يونية١٩٢٦م-٢١أبريل١٩٢٧م وزارة عدلي يكن الثانية.
تاريخ الحفظ والوصاية	حفظت حفظًا دائمًا ضمن الأرشيف الشخصي لسعد باشا زغلول بمتحف بيت الأمة، حتىٰ ثورة ٢٠١١م تم نقل جانب من الوثائق-ضمنها وثائق الدراسة-إلىٰ مخازن متحف الجزيرة لتأمينها .
المصدر المباشر للاقتناء	متحف بيت الأمة ؛ اذ أن الوثائق محفوظة بشكل مؤقت بمخازن متحف الجزيرة لحين الانتهاء من تطوير متحف بيت الأمة؛ الجارىٰ العمل به حتىٰ الآن.
المحتوى الموضوعى	تناولت وثائق الدراسة ثلاث موضوعات محورية ربطت مصر والسودان في أثناء الحكم البريطاني المصري للسودان وفقا لاتفاقية الحكم الثنائىٰ لعام ١٨٩٩م، وهىٰ: ١-مشروع الجزيرة بالسودان وكيفية تأمين حصة المياه التي يتطلبها المشروع دون المساس بحصة مصر. ٢-مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء والمتطلبات المادية التي تتحملها الخزانه المصرية لإنشاء المشروع من جهة؛ ولتعويض المزارعين المتضررين من جهة أخرىٰ. ٣-تأسيس قوة الدفاع السودانية بعد سحب القوات المصرية من السودان ؛ وإسهامات مصر المالية بها من ميزانية ١٩٢٥: ١٩٢٤م.
معلومات التقويم والإستبعاد	حفظت حفظًا دائمًا.
تغيرات التراكم	انتهىٰ العمل بها.
نظام الترتيب	الوثائق مرقمة بالقلم الكوبيا ترقيمًا مسلسلًا لكل ملف .

الوضع القانونى	محفوظة ضمن مقتنيات متحف بيت الأمة.
شروط الإتاحة	يسمح بالاطلاع بعد الحصول علىٰ موافقة رئيس قطاع الفنون التشكيلة بوزارة الثقافة وإجراء التحريات الأمنية اللازمة.
شروط النسخ والتصوير	يسمح للتصوير بناء علىٰ طلب من الباحث واستيفاء الموافقة الأمنية.
لغة المادة الموصوفة	العربية والفرنسية
وسائل الإيجاد	لا يوجد سوىٰ قائمة حصر بالموضوعات تحت عنوان (صور المخابرات بين المندوب السامي ورئيس الوزراء المصري بخصوص السودان)مرتبة تاريخيا، وبها عناوين مختصرة للمحتوىٰ الموضوعىٰ للخطابات المتبادلة.
النسخ المتاحة	الوثائق المتاحه نسخ وليست أصول -غير معلوم أماكن الأصول- وهىٰ مترجمة إلىٰ اللغة العربية.
المواد الوثائقية ذات العلاقة داخل مكان الحفظ	بالنسبة للموضوع لا يوجد، أما بالنسبة للأرشيف الشخصىٰ لسعد باشا زغلول وأم المصريين فيوجد العديد من الملفات لموضوعات أخرىٰ ؛ منها قصاصات صحفية، تلغرافات تعازىٰ في وفاة سعد باشا زغلول، وثائق خاصة بالوفد المصرىٰ، وثائق خاصة بمجلس النواب.
المواد الوثائقية ذات العلاقة خارج مكان الحفظ	مجموعات الوثائق الخاصة بسعد باشا زغلول وأم المصريين المحفوظة بمتحف بيت الأمة.
منشورات اعتمدت على المادة الموصوفة	لا يوجد
تبصرة	الوثائق نسخ مترجمة ولا يعلم مكان حفظ الأصول.

٢/٢/٤/٢/٢-بطاقة وصف على مستوى المجموعة الفرعية(خزان جبل الأولياء)

رمز الإرجاع	م ج/ س/ ج أ/ *٢/ ١٣ م ج/ س/ ج أ/ *٢/ ١٤ م ج/ س/ ج أ/ *٢/ ١٥[١]
العنوان	خزان جبل الأولياء
التاريخ	٢١أبريل ١٩٢٦م: ٢٣ أبريل ١٩٢٦م.
مستوى المادة الموصوفة	مجموعة فرعية (ملف)
مدى ونوع المادة الموصوفة	ثلاث وثائق مفردة
المحتوى الموضوعى	مراسلات رسمية متبادلة بين المندوب السامي ورئيس الحكومة المصرية بخصوص مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء والمتطلبات المادية التي تتحملها الخزانه المصرية لإنشاء المشروع من جهة؛ ولتعويض المزارعين المتضررين من جهة أخرى.
نظام الترتيب	الوثائق مرقمة بالقلم الكوبيا
لغة المادة الموصوفة	الوثائق مترجمة للغة العربية.
تبصرة	الوثائق نسخ مترجمة.

(١) -متحف الجزيرة/ السودان/ خزان جبل الأولياء/ رمز الملف/ أرقا م الوثائق مرتبة تاريخيا.

٣/٤/٢/٢-بطاقة وصف على مستوى الوثيقة المفردة

رمز الإرجاع	م ج/ س/ ج أ/ ≡/ ١٣[١]
العنوان	خزان جبل الأولياء
التاريخ	٢١أبريل١٩٢٦
مستوى المادة الموصوفة	وثيقة مفردة
مدى ونوع المادة الموصوفة	ورقتان
المحتوى الموضوعى	خطاب رسمىٰ صادرعن دار المندوب السامي وموجهه لرئيس الحكومة المصرية أحمد زيور باشا بخصوص شروط حكومة السودان للموافقة علىٰ تنفيذ مشروع خزان جبل الأولياء، والتي تتلخص فىٰ: ١-استحداث وسائل للمعيشة لتعويض المتضررين من الأهالىٰ-البالغ عددهم ٣٠٠٠٠٠نسمة بالإضافة إلىٰ١٧٠٠٠نسمة يجب إيجاد وسائل معيشية أخرىٰ لهم- نظرا لقضاء إنشاء الخزان علىٰ الزراعة النهرية التي يجب استبدالها بالري الصناعىٰ عن طريق حفر الترع لإستصلاح الأراضىٰ. ٢-ضرورة التعويض المالي للمتضررين من إقامة المشروع.
لغة المادة الموصوفة	مترجمه إلىٰ اللغة العربية
تبصرة	الوثيقة نسخة مترجمة .

(١) - متحف الجزيرة/ السودان/ خزان جبل الأولياء/ رمز الوثيقة المفردة/ رقم الوثيقة.

نشر[١] و تحقيق[٢] نماذج من وثائق الدراسة:

يُعد التحقيق من صميم عمل الوثائقيٰ ؛ كيٰ يقدم للقارئ النص كما كتبه مؤلفه –كاتبه– تلك المهمة التي تجعل المحقق يقف أمام كل كلمة أوحدث تاريخيٰ يرصده كما هو ؛ وفي حالة وجود أخطاء يشير في الحواشيٰ إليٰ مايراه صواب، إلا أن المحقق يواجه عدد من الصعوبات منها:

١–صعوبة قراءة الخط: إما لرداءته ؛ أو لسوء الحالة المادية للحفظ مما أثر بشكل سلبي علىٰ إمكان القراءة.

٢–صعوبة أسلوب الكتابة–كأن تكون الوثائق مترجمة عن لغة أجنبية–كما هو الحال بوثائق الدراسة.

٣–تشابك الأحداث والموضوعات التي تتناولها الوثائق.الأمر الذيٰ يتطلب إلمام المحقق بالفترة التاريخية موضوع الدراسة[٣].

---

(١) –نشر الوثائق التاريخية: كتابة الوثائق التاريخية بخط مقروء، وبمعنىٰ آخر عملية نشر النصوص الوثائقية والتاريخية.

ميلاد، سلوىٰ علىٰ(٢٠٠٧).قاموس مصطلحات الوثائق والأرشيف والمعلومات. مرجع سابق.مادة رقم (٢٧٢).

(٢) – التحقيق من حقق، الذيٰ يعنيٰ الإثبات بالدليل والحجة.كما عرف بأنه: بذل عناية خاصة بالمخطوطات حتىٰ يمكن التثبت من استيفائها لشرائط معينة.

نجم، زين العابدين شمس الدين (٢٠٠٦). معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية. (د.ن). ص١٥٠.

هارون، عبدالسلام محمد(١٩٩٨). تحقيق النصوص ونشرها.ط٧.القاهرة.مكتبة الخانجي. ص٤٢.

(٣) – نفس المرجع السابق.ص١٠٢، ١٠٠.

أما عن أهداف دراسة ونشر وتحقيق الوثائق التاريخية فهىٰ علىٰ النحو الآتي:

١-التأكد من صحة الوثائق دبلوماتيا.

٢-تقديم الوثيقة بالشكل الذىٰ يفهمه القارئ، ويحقق الإستفادة القصوىٰ من المعلومات التي تحتويها [١].

تعد وثائق الدراسة نسخ من الوثائق الأصلية -التي لايعرف أماكن أصولها- هذه النسخ التي فقدت أصولها أو تعذر الوصول إليها يهدرها الكتير من المحققين ؛ في حين أنها تُعد أصولا يجب تحقيقها للاطمئنان إلىٰ صحتها من عدمه[٢].

وقد وقع اختيار الباحثة علىٰ ثلاث وثائق؛ تمثل كل وثيقة جانبًا من موضوع الدراسة ؛ ومن خلال التحقيق يُشار إلىٰ باقي الوثائق ذات الصلة بالموضوع.وفيما يأتي جدول بالوثائق التي سوف يتم نشرها وتحقيقها.

جدول رقم(٤)بيانات الوثائق المنشورة[٣]

م	الموضوع الفرعي	التاريخ	أطراف الخطاب	ملخص الوثيقة
١	قوة الدفاع السودانية	٢٥يناير١٩٢٥م	من: رئيس الوزراء المصري. إلىٰ: المندوب السامي البريطاني.	بخصوص تصريح حاكم السودان بتشكيل قوة للدفاع عن الأقاليم السودانية.

(١) -المصري، أحمد محمود عبد الوهاب(٢٠١٢).دراسة وتحقيق ونشر الوثائق.مجلة كلية الآداب .جامعة بني سويف.ع٢٥.أكتوبر-ديسمبر.ص١٧.

(٢)- نفس المرجع السابق.ص٣١.

(٣) -الجدول من اعداد الباحثة.

م	الموضوع الفرعي	التاريخ	أطراف الخطاب	ملخص الوثيقة
٢	لجنة مياه النيل	٢٥ يناير ١٩٢٥م	من: رئيس الوزراء المصري. إلىٰ: المندوب السامي البريطاني .	بخصوص اعتراض الحكومة المصرية علىٰ قرارالحكومة البريطانية بزيادة مساحة الأطيان التي تروىٰ بمنطقة الجزيرة بالسودان إلىٰ عدد غير محدد ؛ مما يضر بمصلحة مصر.
٣	خزان جبل الأولياء	٢١ أبريل ١٩٢٦	من: المندوب السامي البريطاني. إلىٰ: رئيس الوزراء المصري.	بخصوص نتائج مباحثات كلا من الحكومة المصرية وحكومة السودان بخصوص إنشاء جبل الأولياء.

نشر الوثائق

الوثيقة الأولى

١-ترجمة الجواب المرسل إلىٰ حضرة صاحب الفخامة المندوب السامي البريطاني [١]

٢-حضرة صاحب الفخامة

٣-أتشرف باحاطة فخامتكم علما بأني تسلمت المذكرة التي تكرمتم بارسالها إلىٰ بتاريخ اليوم

٤-والتي تبلغونىٰ فيها نص التصريح الذي اعلنه بالخرطوم في١٧ الجاري السير جوفري ارتر

٥-حاكم السودان العام بشان تاليف قوة للدفاع عن الأقاليم السودانية[٢]

---

(١) -فيلد مارشال (اللنبي): وصل اللنبي القاهرة في ٢٥مارس١٩١٩ بناء علىٰ تعيين جلالة الملك كمعتمد علىٰ مصر لحفظ الأمن والسلام في ظل الإضطرابات التي كانت تسود البلاد في تلك الفترة لمطالبات الوفد المصري ببحث المسألة المصرية.قدم اللنبي استقالته لوزير الخارجية في ٢مايو١٩٢٥، وغادر مصر في ١٤يونية١٩٢٥م.

ويفيل، المارشال (د.ت).اللنبىٰ في مصر.ترجمة.علىٰ ابراهيم الأقطش، مصطفي كامل فودة.القاهرة: مكتبة نهضة مصربالفجالة.ص ص١٣٨: ١٢٩.

كان مُمثل الحكومة البريطانية في مصريُطلق عليه قُنصل أو جنرال أو وكيل أو مُعتمد، وعندما تغير النظام السياسىٰ في مصر بوقوعها تحت قبضة الحماية البريطانية في ديسمبر ١٩١٤م كان عليها ازاء الوضع الجديد أن تغير من وظيفة مُمثلها في مصر ولو تغييرًا شكليًا؛ فاستحدثت بريطانيا وظيفته وأصبح يُلقب بالمندوب السامي البريطاني .ولم تختلف سلطة المندوب السامي عن سابقه-المعتمد البريطاني -إلا في تطور الحركة الوطنية وما ترتب علىٰ ذلك من اجراءات.للمزيد راجع:

حمود، ماجدة محمد(١٩٩٩).دار المندوب السامي في مصر(١٩١٤-١٩٢٤).ج١.القاهرة: الهيئة العامة للكتاب.ص ص ١٢٣: ١٢٠.

(٢) -تأليف قوة للدفاع عن الأقاليم السودانية: أعلن السير "جوفرىٰ أرثر" حاكم السودان العام في ١٧ يناير١٩٢٥م تأليف قوة للدفاع عن الأقاليم السودانية، مما يعد مُخالفًا للمباحثات

٦-وكان قد سبق ان لفت نظر الحكومة المصرية الىٰ هذا المنشور وورد تلغراف بصدده لشركة

٧-روتر[١] وانه لايسع الحكومة المصرية الا ابداء اسفها لما رأته من أن هذا العمل لا يتفق وروح

٨-المحادثات الودية التي كانت دائرة بين دار المندوب السامي[٢] وبين الحكومة المصريه لتحديد

٩-مرمىٰ التغييرات التي قد تطرأعلىٰ نظام الجيش الموجود بالسودان من جراء سحب الجنود

الودية التي كانت بين المندوب السامي والحكومة المصرية ؛ والتي كانت مهتمه بالوضع الأمنىٰ بالسودان بعد التغيرات التي طرأت إثر سحب القوات المصرية منها.

مع ملاحظة أن المذكرة التي سبق وقدمها الجانب البريطاني لرئيس الوزراء السابق-سعد زغلول- والتي كانت بتاريخ ٢٢نوفمبر ١٩٢٤م، أشارت إلىٰ توقع حدوث مثل هذه التغيرات؛ والتي تعتبر مخالفة لإتفاقية الحكم الثنائىٰ لعام ١٨٩٩م التي كان أبرز موادها المحافظة علىٰ الروابط الوثيقة التي تربط مصر والسودان.لذا عبرت الحكومة-ممثلة في رئيسها أحمد زيورباشاعن تحفظها القانونىٰ علىٰ كل ماورد بالقرار.

متحف الجزيرة: ملف قوة الدفاع السودانية .ترجمة الخطاب المرسل من رئيس الحكومة المصرية إلىٰ المندوب السامي البريطاني .بتاريخ ٢٥يناير١٩٢٥م.

(١) -شركة روتر: رويتر هىٰ مؤسسة اخبارية دولية مملوكة لشركة تومسون رويترز.تأسست في لندن عام١٨٥١م من قبل بول رويتر الألماني النشأة.

متاح علىٰ الرابط

https: //www.reuters.com

تاريخ زيارة الموقع١٩أبريل٢٠٢٤م.

(٢) -دار المندوب السامي : عبارة عن مقر الهيئة الإدارية ممثلة للحكومة البريطانية علىٰ رأسها المندوب السامي يليه المستشار و السكرتارية والملحق العسكري والملحق الفخري، ثم أمين المحفوظات ومساعديه.كانت هذه الهيئة تتعاون مع الحكومة المصرية في حكم مصر.

حمود، ماجدة محمد(١٩٩٩).مرجع سابق.ج٢.القاهرة: الهيئة العامة للكتاب.ص١٦٧.

١٠-المصرية البحته[١] منه

١١-نعم ان المذكرة التي قدمتموها فخامتكم إلىٰ سلفىٰ[٢] بتاريخ ٢٢نوفمبر١٩٢٤تشير إلىٰ

ض

(١) -القوات المصرية البحته: كلمة البحته تعنىٰ الصرف أو الخالصة غير الممزوجة.ومعنىٰ القوات المصرية البحتة أىٰ أنها تتألف من جنود مصريين فقط ؛ دون وجود جنسيات اخرىٰ. متاح علىٰ الرابط https: //maajim.com تاريخ زارة الموقع ١٩أبريل ٢٠٢٤م.

(٢) -سلفىٰ: المقصود وزارة سعد زغلول باشا (٢٨يناير-٢٤نوفمبر١٩٢٤م)أهم ما ميز هذه الوزارة أنها تألفت من رجال غير معروفين سياسيا-كنجيب الغرابلىٰ المحامىٰ بطنطا-.كما أنه اشرك الأقباط بحقيبتين وزاريتين وكان هذا غير معهود حتىٰ في عهد الإنجليز أنفسهم.

أما بالنسبة لمردود تشكيل وزارة سعد زغلول علىٰ الصعيد السودانىٰ، فقد تصاعد تيار الحركة الوطنية بالسودان بإيعاز من السلطات البريطانية التي حملت السودانيين علىٰ توقيع العرائض التي تُعرب عن ثقتهم في الحكومة البريطانية، والمطالبة بالإنفصال عن مصر.الأمر الذىٰ أدىٰ بطبيعة الحال إلىٰ قيام حركة وطنية سودانية باسم(وادىٰ النيل)رافضة للإنفصال عن مصر والتي قامت بتجمع توقيعات لذلك، مما أدىٰ إلىٰ حدوث صدام مع القوات البريطانية والتي بدورها حاولت أن تمنعهم عن التعبير عن آرائهم.الأمر الذىٰ جعل سعد زغلول يبلغ رئيس الوزراء البريطاني في ٢٥يونية١٩٢٤ بإستياء مصر من تلك الأحداث، فكان رد بريطانيا بأنها لن تترك السودان، وأن أىٰ تبديل في نظام السودان لن يتم إلا بموافقة البرلمان البريطاني .وقد أدىٰ هذا التصريح إلىٰ استياء كلا من مصر والسودان .وصرح سعد بأن مصر لن تتنازل عن السودان .إلا أن الأحداث بالسودان تفاقمت في شهر أغسطس لذا أرسلت الحكومة المصرية احتجاجا في ١٥ أغسطس للحكومة البريطانية حملتها نتيجة الأحداث الأخيرة.مماجعل المندوب السامي يتهم كلاً من البرلمان المصري والصحافة المصرية بأنهم كانوا المحرك لأحداث السودان. مما جعلهم يتخذون بعض الإجراءات؛ وهي:.١-تشكيل قوة سودانية خالصة تمول من ميزانية الحكومة السودانية.٢-اجلاء القوات المصرية عن السودان.٣-تنمية الموارد الإقتصادية بالسودان.

رزق، يونان لبيب (١٩٩٩).مرجع سابق.ص٢٦٥.

حمود، ماجدة محمد(١٩٩٩).مرجع سابق.ج٢.ص ص٣٢٢: ٣١٤.

١٢-توقع حدوث هذه التغيرات اما وقد اعرب وزير الخارجية البريطانيه نفسه في خطاب القاه

١٣-حديثا عن رغبته في ابقاء اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩[1] نافذا-وهو الاتفاق الذى عين بموجبه

---

[1] -اتفاقية١٨٩٩م: يرجع مشروع اتفاقية الحكم الثنائى إلى اللورد "كرومر"[1] و"بطرس غالي"[1] وزير خارجية مصر؛ والذى حدد بنود الإتفاقية في اثني عشر مادة الخطوط الرئيسة لبروتوكول الحكم الثنائى، والذى جاء أهم مواده على النحو التالي:

المادة الأولى: حدد بها الأراضي السودانية التي تدخل في الوفاق وهي جميع الأراضي الكائنة جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض.

المادة الثانية: والتي تنص على استخدام العلمين معا برا وبحرا عدا منطقة سواكن فلايستعمل بها إلا العلم المصرى.

المادة الثالثة: تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف يلقب بحاكم عموم السودان.

المادة الخامسة: لايسرى على السودان القرارات الوزارية المصرية ؛ إنما يسرى عليها كل ما يصدر من الحاكم العام.

المادة السابعة: لا تحصل رسوم على الواردات من الأراضي المصرية للسودان.

شكرى، محمد فؤاد (٢٠١١).مرجع سابق.ص ص ٥٢٤: ٥٢١.

ومن جهة أخرى رأى بعض المؤرخيين أن هذه الإتفاقية باطلة لكونها اعتمدت على فتح السودان الأمر الذى تم تحت راية الجيش المصري.وأن مساعدة القوات البريطانية في هذا الفتح جاء بموجب وصايتها على مصر.أما فيما يخص اعتراف تركيا بها؛ فهو اعتراف لاقيمة له لإعتراف تركيا باستقلال مصر استقلالا تاما.وهذا ما أشار إليه الأمير عمر طوسون بكتابه إلى صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيس لجنة الدستورية العمومية في ٣ مايو١٩٢٢م.

طوسون، عمر(٢٠١٧).مصروالسودان.القاهرة: مؤسسة هنداوى.ص ص ٩، ١٠.

١٤- السير جوفري ارثر في منصب حاكم السودان العام بمرسوم أصدره حضرة صاحب الجلالة الملك

١٥-فؤاد الأول-فان الحكومة المصرية كانت تامل ان الحاكم العام لايحيد في تنفيذ الاجراءات

١٦-التي تشير اليها تلك المذكرة وعلىٰ الأخص في الشكل الذىٰ تنفذ به عن واجب الاهتمام بالمحافظة

١٧- علىٰ الروابط الوثيقة التي تجمع السودان بمصر والتي لم يقصد اتفاق ١٩يناير ١٨٩٩ الاخلال

١٨-بها

١٩-ولكن الواقع مع الأسف لم يكن كذلك ومالا يدعو بلاشك الىٰ الاستغراب من جانب فخامتكم

٢٠-ان الموقف الذىٰ وقفه حاكم السودان العام وهو موقف كنا نوده اكثر ملائمة مع ماابدته هذه

٢١-الوزارة منذ توليها الحكم من روح التفاهم والرغبة الصادقة في استبقاء حسن العلاقات قد سبب

٢٢-لها قلقا حقيقيا كما احدث انزعاجا عظيما للرائ العام بمصر

٢٣- فلهذه الأسباب لا الا ان اقرر في هذا الشأن تحفظات مصر القانونية

٢٤-أوكد في الوقت نفسه بصفه خاصه ان الحكومه المصرية تعتبر ان الظروف العارضة التي قضت بعودة

٢٥-الجنود المصرية البحته وكذلك الظروف الخاصة بتأليف قوة الدفاع عن الأقاليم السودانية كل هذه

٢٦-لايمكن ان تؤثر في حل مسألة نظام السودان النهائىٰ تلك المسألة المحتفظ بها للمفاوضات

٢٧-المقبلة كما أنها لايمكن أن تضعف مابين مصر والسودان من الروابط التي لا انفصام لها

٢٨-وتفضلوا بقبول الشكر

٢٩-القاهرة في ٢٥يناير١٩٢٥

٣٠-رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

٣١-أحمد زيور[١]

---

(١) -أحمد زيور: تولىٰ منصب رئاسة الوزراء بين عامي ١٩٢٤م، ١٩٢٦م.شكل خلالها وزارتين هما: الوزارة الأولىٰ .٢٤نوفمبر١٩٢٤م-١٣مارس١٩٢٥م .والتي كان عليها بعض الملاحظات ؛ منها أن تشكيلها كان سريعا -نظرا لوقوع حادث اغتيال السردار- مما كان له الأثر في وجود وزارتين من أهم الوزارت-الخارجية والحقانية -بلا وزراء.كما بدت الوزارة كسابقتها وزارة وفدية، فلم تعلن الوزارة برنامجها فور تشكيلها واكتفت بعبارة أنها سوف تعلن عنه لاحقا ؛ الأمر الذي جعلها تقدم كل التنازلات والتسهيلات للحكومة البريطانية فيما يتعلق بإجلاء القوات المصرية من السودان، وتقديم الدعم المالي لتأليف قوة الدفاع السودانية، والإلتزام المالي بتعويض الموظفين الأجانب، والتسليم بسلطة المستشاريين المالي والقضائىٰ، واحترام نظام الإدارة للأمن العام في وزارة الداخلية.

الوزارة الثانية.١٣مارس ١٩٢٥-٧يونية١٩٢٦م .والتي كان الهدف من تشكيلها تحقيق نوع من الإئتلاف بين حزب الإتحاد وبين حزب الأحرار الدستوريين.الأمر الذىٰ احاطه العديد من أوجه القصور لوجود تنافر بين توجهات الوزراء مما كان له اثر سلبىٰ عليها.اتضح ذلك من استمرار نجاح حزب الوفد في الإنتخابات البرلمانية بأغلبية مطلقة.الأمر الذىٰ مثّل فشلاً جديدًا للوزارة الزيورية.

رزق، يونان لبيب (١٩٩٩).مرجع سابق.ص٢٨٩: ٢٨١.

الوثيقة الثانية

ترجمة كتاب إلى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامي البريطاني

١-حضرة صاحب الفخامة

٢-طلبتم فخامتكم في المذكرة المؤرخة ٢٢نوفمبر١٩٢٤التي وجهتموها إلىٰ سلفيٰ[١] من قبل حكومة

٣-حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن تزيد مساحة الأطيان التي تروىٰ في الجزيرة[٢] بالسودان من ٣٠٠,٠٠٠

٤-فدان إلىٰ مقدار غير محدود

٥-وقد رد سلفي علىٰ هذه المذكرة بمذكرة مؤرخة ٢٣نوفمبر صرح فيها بأن مسألة ادخال

٦-تعديل منذ الآن علىٰ المقدار المحدد لمساحة الأراضي التي تروىٰ بالجزيرة هىٰ علىٰ الأقل سابقة

---

(١) -المقصود وزارة سعد زغلول السابق الإشارة إليها. راجع نشر الوثيقة الأولىٰ.

(٢) -الجزيرة بالسودان: تطلق تسمية الجزيرة علىٰ الأرض الواقعة بين النيلين الأبيض والأزرق، وتمتد علىٰ مسافة ١٧٥كم من الجنوب إلىٰ الشمال، و٨٠كم من الشرق إلىٰ الغرب، علىٰ شكل مثلث، تقع معظم أرض الجزيرة في مديرية النيل الأزرق التي تحتل المرتبة الأولىٰ من حيث الكثافة السكانية.ارتبطت هذه الكثافة بنجاح الإنتاج الزراعىٰ في تلك المنطقة علىٰ وجه التحديد فهي تمثل حوالي ثلث الدخل القومي، اشتهرت بزراعة القطن والسمسم والفول السوداني والذرة والقمح.كما تضم أراضىٰ الجزيرة ثروة معدنية ضخمة من معادن الكروم والذهب، بالإضافة إلىٰ توليد الطاقة الكهربية من خزان سنار.كما أن لها نشاط كبير في تربية الماشية .

متاح علىٰ الرابط:

<https: //arab-ency.com.syhgl>

تاريخ زيارة الموقع١٣مايو٢٠٢٤.

٧-لأوانها ويجب طبقا للتصريحات المتكررة التي أبدتها الحكومة البريطانية أن تحل باتفاق الطرفين

٨-مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية

٩-وعلىٰ أثر هذا الرد أبلغتم فخامتكم الوزارة المصرية في ذلك الوقت بمذكرة صادرة فىٰ

١٠-نفس اليوم انه قد ارسلت تعليمات لحكومة السودان بأنها أصبحت مطلقة الحرية في زيادة المساحة

١١-التي تروىٰ في الجزيرة إلىٰ مقدار غير محدد

١٢-والآن وقد اعيدت لحسن الحظ العلاقات الودية بين البلدين فانىٰ ارىٰ من

١٣-واجبي لفت نظر فخامتكم إلىٰ أن ما اشرتم اليه في مذكرتكم المؤرخة ٢٣نوفمبر قد أحدث قلقا

١٤-شديدا في البلاد ومما لايخفي علىٰ فخامتكم انه في جميع المناقشات التي دارت بين الحكومتين فيما

١٥-مضىٰ سعيا وراء الاتفاق علىٰ نظام مياه النيل وبالاخص علىٰ مسألة توسيع نطاق الري

١٦-في السودان، مافتئت الحكومة المصرية تطالب في حزم بما لها من الحقوق في مياه النيل[١]

١٧-وكان علىٰ الدوام من رأىٰ الحكومة المصرية ان توسيع نطاق الري في السودان يجب

---

(١) -لجنة مياه النيل: تم تشكيل لجنة دولية تدرس وتحدد نصيب كلا من مصر والسودان في مياه النيل للحفاظ علىٰ الحقوق الطبيعية والتاريخية.وقد قدمت اللجنة الدولية تقريرها في ١٩٢٥م ولكنه لم ينشر إلا عام ١٩٣٠م محمد، عوض محمد(١٩٦٢).مرجع سابق، ص٣١٣.

١٨-ألا يكون من شأنه بحال من الأحوال الإضرار بالرىٰ في مصر ولا المساس بما يتوقع انفاذه

١٩-من المشاريع التي تدعو اليها الضرورة للقيام بحاجات أهالىٰ البلاد المشتغلين بالزراعة الذين

٢٠-يزداد عددهم ازديادا سريعا .ولا أظنىٰ مخطئا في التأكيد بأن هذا المبدأ الحيوىٰ لمصر

٢١-قد اعترفت به الحكومة البريطانية تمام الإعتراف

٢٢-لهذا أرجو فخامتكم أن تتفضلوا باعادة النظر في مسألة رىٰ الجزيرة والعدول

٢٣-عن التعليمات المشار إليها في المذكرة المؤرخة ٢٣نوفمبر١٩٢٤[١] سالفة الذكر.فان ذلك مما

٢٤—يزيد في توطيد العلاقات الحسنة بين البلدين

٢٥-وأغتنم هذه الفرصة لأعرب لفخامتكم عن عظيم احترامي،

٢٦-القاهرة في ٢٥يناير١٩٢٥ رئيس مجلس الوزراء

ووزير الخارجية

أحمد زيور

(١) - كان رد المندوب السامي بأنه ألغىٰ أوامره السابقة للحكومة السودانية وأوضح أن بريطانيا حريصة علىٰ مصلحة ورخاء كلا من مصر والسودان طيلة أربعين عاما، لذا قامت بتشكيل لجنة دولية تدرس وتحدد نصيب كلا من مصر والسودان في مياه النيل للحفاظ علىٰ الحقوق الطبيعية والتاريخية.وقد قدمت اللجنة الدولية تقريرها في ١٩٢٥م. متحف الجزيرة: ملف مياه النيل، ترجمة خطاب من المندوب السامي البريطاني إلىٰ رئيس الحكومة المصرية، بتاريخ ٢٦يناير١٩٢٥.

الوثيقة الثالثة

دار المندوب السامي [١] نمرة٥٢٩/ ١٧٩ [٢]

١-القاهرة في ٢١ أبريل ١٩٢٦

٢-حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء[٣]

٣-ياصاحب الدولة

٤-اسنادا إلىٰ التبليغات التي تبودلت من جهة بينىٰ وبين حضرة صاحب المعالىٰ وزير الأشغال[٤]

---

(١) - يعد إنشاء منصب المندوب السامي متزامنا مع اعلان الحماية البريطانية علىٰ مصر في ١٨ديسمبر١٩١٤م.ومنذ ذلك التاريخ لعبت دور محورىٰ في المباحثات وادارة شئون مصرمع الحكومة البريطانية من جهة والمصرية من جهة اخرىٰ.تكون الهيكل التنظيمي والإداري لدار المندوب السامي من:

١-المندوب السامي .

٢-مستشار(سكرتير أول).

٣-سكرتير ثانىٰ.

٤-سكرتير ثالث.

٥-ملحق عسكرىٰ.

٦-ملحق فخرىٰ.

٧-أمين محفوظات.

٨-مساعد أمين محفوظات.

حمود، ماجدة محمد(١٩٩٩).مرجع سابق.ج١.ص ص١٨٣: ١٦٥.

(٢) -رابطة أرشيفية

(٣) -أحمد زيور باشا: راجع الوثيقة الأولىٰ.

(٤) -وزير الأشغال إسماعيل سرىٰ باشا بوزارة أحمد زيور الثانية١٣مارس١٩٢٥-٧يونية١٩٢٦م- تلك الوزارة التي حاولت تحقيق ائتلاف بين حزب الإتحاد وحزب الأحرار الدستوريين.- ولد في١٨٦١م وتوفي فى١٩٣٧م، شغل منصب وزير الأشغال العامة والحربية والبحرية والموارد المائية والرىٰ؛ في تسع حكومات بين عامىٰ١٩٠٨مو١٩٢٦م.

٥-العمومية ومن جهة اخرىٰ بين الموظفين المختصين في حكومتىٰ مصر والسودان بشأن الشروط التي

٦-تستطيع حكومة السودان أن تقيد بها الموافقة علىٰ بنا خزان جبل الأولياء[١] بالنيل الأبيض[٢]

٧-اتشرف بان احيط علم دولتكم بالحالة الحاضرة لهذا الموضوع

٨-ان حكومة السودان بعد أن فحصت المسألة فحصا دقيقا وتفهمتها قد قررت ضرورة ايجاد وسائل

٩-اخرىٰ للمعيشة تقوم علىٰ الشطر الأكبر من الأهلين الذين يصيبهم الضرر من جراء انفاذ ذلك

١٠-المشروع تقوم مقام الزراعة النهرية[٣]التي هىٰ اسلوب زراعتهم الآن وسيقضىٰ عليها الخزان عند امتلائه

رزق، يونان لبيب (١٩٩٩).مرجع سابق.ص٢٨٥.

متاح علىٰ الرابط

<https: //www.mwri.gov.eg,

وزارة الموارد المائية والرىٰ .تاريخ زيارة الموقع١٣مايو٢٠٢٤م.

(١) -جبل الأولياء: تقع منطقة جبل الاولياء جنوب الخرطوم وعلىٰ بعد ٤٠ كم منها.

(٢) -النيل الأبيض: يجتمع نهر النيل في مدينة الخرطوم ويتكون من رافدين رئيسيين هما النيل الأبيض من هضبةبحيرة فكتوريا والنيل الأزرق من بحيرة تانا باثيوبيا.

متاح علىٰ الرابط

<https: //www.mwri.gov.eg,

وزارة الموارد المائية والرىٰ .تاريخ زيارة الموقع١٣مايو٢٠٢٤م.

(٣) -الزراعة النهرية: المقصود بها الزرعة علىٰ ضفاف النهر مباشرة، تختلف هذه الطريقة في الزراعة عن تلك التي تعتمد علىٰ الأمطار والتي يطلق عليها الزراعة المطرية أو البعلية، كما تختلف عن تلك التي تروىٰ ريا صناعيا عن طريق شق الترع وحفر الأبار .للمزيد طالع الرابط

An-Najah National University <https: videos.najah.edu

تاريخ زيارة الموقع ١٣مايو٢٠٢٤م.

١١-بالماء .اما عدد الذين سينالهم ذلك الضرر فقد قدر أنه ما يربو علىٰ ٣٠٠,٠٠٠نسمة.وأما

١٢-الذين منهم يحسن توفير أسباب أخرىٰ للمعيشة لهم فقد قدر عددهم ب١١٧٠٠٠

١٣-ويظهر أن الطريقة الوحيدة التي يمكن معها ايجاد وسائل للاعاشة تنحصر في اعداد مساحة

١٤-كبرىٰ من الأرض الصالحة للزعة تروىٰ ريا صناعيا.والمساحة التي روىٰ انها توفي بهذا الغرض

١٥-تقع علىٰ مسافة ٣٠ميلا شرقىٰ النيل الأبيض، وهيئة هذه الأرض تدعو لريها بترعة تاخذ

١٦-مياهها من النيل الأزرق [١]

١٧-وهذا المشروع يتكلف مبلغا عظيما من المال ومع انه يرجىٰ ان تأتىٰ الزراعه بايراد يكفل لرأس

١٨-المال الذي انفق ايرادا معادلا له، غير أن هناك مايدعو الىٰ توقع الخسارة في السنوات الأولىٰ

١٩-لاستغلال تلك الاراضي

٢٠-ولابد ايضا من بعض الاعتبارات المالية لتعويض الاهلين عما يصيبهم من الانزعاج بسبب ضياع

(١) -راجع التعريف بالنيل الأبيض.

٢١-ثمرة الزراعة النهرية من ايديهم إذ من المفهوم انه المتعذر تعمير المساحات الجديدة القابله

٢٢-للرىٰ الا بشطر صغير من الأهلين الذين يصيبهم ضرر امتلاء الخزان بالماء

٢٣-اما المياه اللازمة لرىٰ هذه المساحة الجديدة فالراجح علىٰ مايظهر طبقا لما ورد في تقرير

٢٤-لجنة النيل من التوصيات ان باستطاعة حكومة السودان ان تاخذ ذلك الماء من الكميات التي

٢٥-خصصت لها وان استدعىٰ استخدام الماء علىٰ هذا الوجه ان تضحىٰ السودان ببعض المال

٢٦-فاذا كان هذا الحل مما يمكن الوصول اليه فقد خرجت الحكومة المصرية من الحيرة التي تسببها

٢٧-لها مواجهتها لضرورة تخصيص كمية اضافية من الماء .ومع هذا فانه لايمكن الجزم بشئ ما

٢٨-في هذا الصدد الىٰ ان تحل التوصيات المذكورة في تقريرلجنة النيل محل القبول ويبرم

٢٩-اتفاق عملىٰ بين حكومتكم وحكومة السودان تنظم بمقتضاه طريقة المبادئ التي اوصت بها

٣٠-تلك اللجنة

٣١-ولقد اتيح لىٰ في شهر يناير الأخير ابلاغ مؤدىٰ ...السابقة إلىٰ معالىٰ وزير الأشغال

٣٢-حينما كنت واياه بالخرطوم وقلت لمعاليه انه لا مفرمن تأجيل مقترحات السودان فيما

٣٣-يختص بجبل الأولياء إلىٰ أن ينتهىٰ تقرير لجنة النيل وبعد تقديم هذا التقرير استأنفت

٣٤-المناقشة مع معاليه في الموضوع فأخبرني بأنه لايستطيع علىٰ الأرجح ان يبلغ دولتكم قبل

٣٥- منتصف مايو رأيه النهائىٰ في قبول التقريروابرام الاتفاق العملىٰ الذىٰ تقضي الضرورة به

٣٦-و...يتم ذلك اود ان اخبر دولتكم باننىٰ علىٰ استعداد لأن اناقش مع دولتكم مسألة

٣٧-التسويات اللازم عملها بشأن جبل الأولياء بمجرد عقد اتفاق نهائىٰ علىٰ تقرير لجنة النيل

٣٨-وعلاوة علىٰ ماتقدم فإني أعرب لدولتكم قبل إبرام ذلك الإتفاق عن رغبتي في مناقشة دولتكم في

٣٩-اتخاذ مايمكن اتخاذه من الوسائل التمهيدية من الأن حرصا علىٰ الوقت من الضياع وقتما

٤٠-يتقرر نهائيا تنفيذ مشروع جبل الأولياء

٤١-وبعد فهل تسمحون لىٰ دولتكم وقد اشرفت علىٰ الختام ان اؤكد رغبتىٰ لكم في ان لا يعرض

٤٢-تاخير ...هذه المسألة لمصلحة مصر، وستقدرون معىٰ ايضا ماهنالك من البواعث الداعية

٤٣-الىٰ الإسراع بتنفيذ برنامج الأعمال المنوي انشاؤها علىٰ النيل لتزداد مقادير المياه اللازمة للرىٰ

٤٤-في الوقت الملائم لمسايرة حاجيات العمران في مصر والسودان وقضائها علىٰ ايسر وجه

٤٥-واني انتهز الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامي

لويد

المندوب السامي

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

١-الاطلاع علىٰ أهم ثلاثة ملفات تربط مصر بالسودان في العصر الحديث وهي: مياه النيل، إنشاء خزان جبل الأولياء، تأليف قوة للدفاع عن الأراضي السودانية.والوقوف علىٰ دور المحتل البريطاني منها

٢-إلقاء الضوء علىٰ قضية مياه النيل ومدىٰ تأثر مصر بإقامة مشروع الجزيرة.

٣-الاطلاع علىٰ المباحثات المشتركة بين كلا من بريطانيا ومصر والسودان بخصوص إنشاء خزان جبل الأولياء.والتعرف علىٰ المباحثات التي تمت بمجلس الشيوخ لمناقشة هذا المشروع.

٤ - التعرف علىٰ الإسهامات المالية لوزارة الحربية والبحرية المصرية في تشكيل قوة الدفاع السودانية.

٥-إعداد دراسة أرشيفية تضمنت: حصر كمي وموضوعي وتاريخي لوثائق الدراسة.

إعداد خطة لترتيب وثائق الدراسة.

إعداد بطاقات وصف أرشيفي متعدد المستوىٰ لنماذج من وثائق الدراسة

٦-نشروتحقيق عدد من وثائق الدراسة التي لم يسبق نشرها أو دراستها من قبل.

ثانيا: التوصيات

١-ضرورة توجيه الاهتمام والدعم الفني للوثائق التاريخية المحفوظة بالمتاحف القومية .

٢-أهمية وجود موظفين أرشيفين في المتاحف التي تضم ضمن مقتنياتها وثائق؛ كىٰ يتم التعامل العلمىٰ الصحيح مع المقتنيات الأرشيفية.

٣-أهمية تدشين موقع إلكترونىٰ للمقتنيات المتحفية الأرشيفية، كىٰ يتم التعريف بها وبأماكن وجودها للباحثين.

٤-ضرورة الاستعانة بالمتخصصين من أساتذة الجامعات في تخصص الوثائق والأرشيف لإعداد تقاريرمتابعة دورية للحالة المادية للوثائق لتقييم وضعها الحالي ، واتخاذ اللازم حال وجود أىٰ تلف.

٥-أهمية متابعة المعايير الدولية التي تتناول تطوير بيئة حفظ الوثائق الأرشيفية .

٥-إعداد نسخ ضوئية مرقمنة من الوثائق التاريخية للمحافظة عليها من التلف ولكي يتسنىٰ للباحثين الإطلاع عليها بسهولة .

ملاحق الدراسة

الملحق الأول: خريطة السودان الإنجليزي المصري

الملحق الثانى: لوحات مصورة للوثائق المنشورة

الملحق الثالث: لوحات مصورة لنماذج من وثائق الدراسة الغير منشورة

الملحق الرابع: صورة لكشف حصر وثائق الدراسة

الملحق الخامس: بيان بقرارتشكيل لجنة بمجلس الشيوخ

الملحق السادس: قرار ملكىٰ رقم ١٩ بتاريخ ٢٣ يونية ١٩٣٢م

الملحق الأول

خريطة السودان الإنجليزى المصري

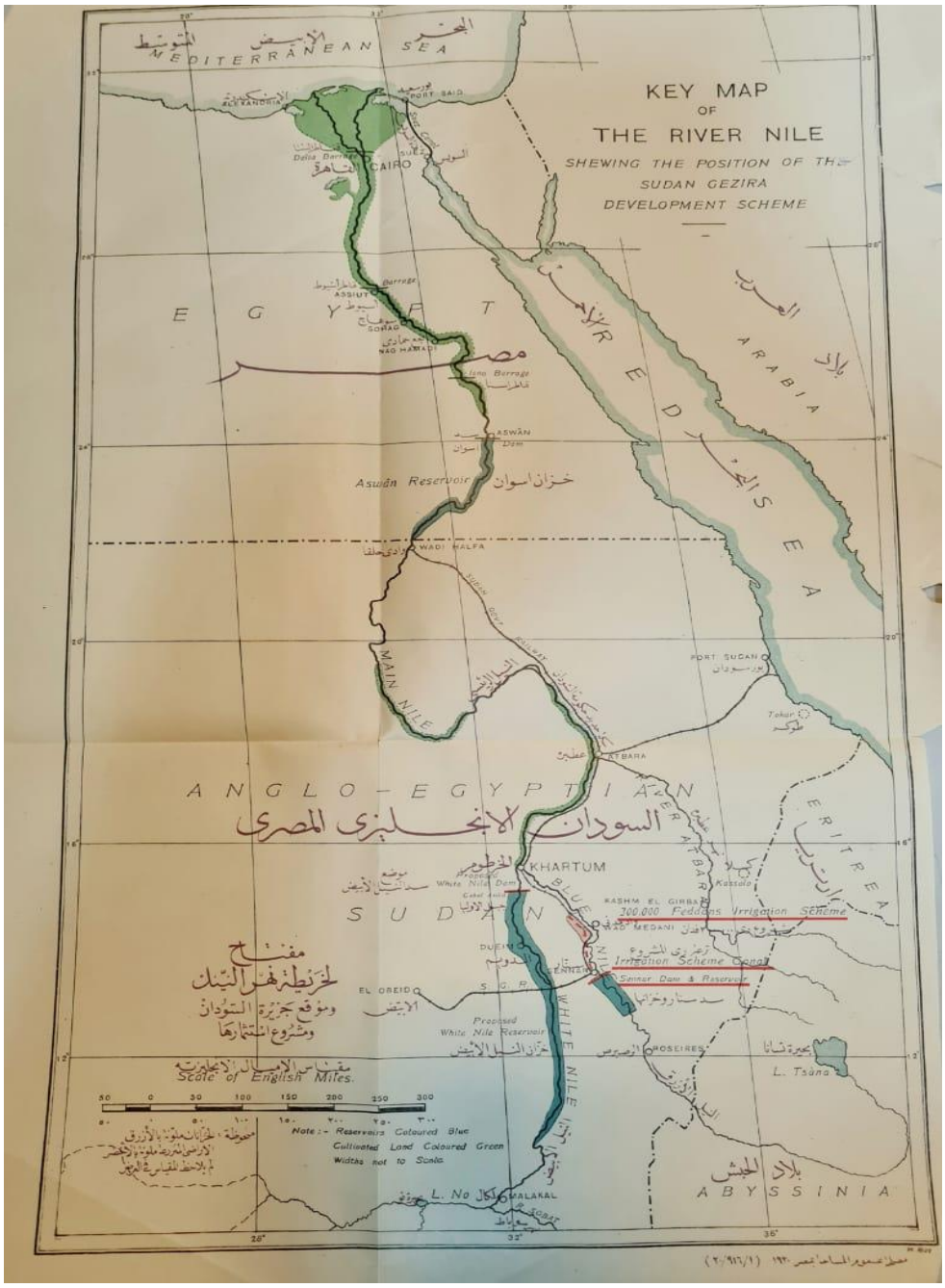

الملحق الثاني

لوحات مصورة للوثائق المنشورة

م	الموضوع الفرعي	التاريخ	أطراف الخطاب	ملخص الوثيقة
١	قوة الدفاع السودانية	٢٥يناير١٩٢٥م	من: رئيس الوزراء المصرى. إلىٰ: المندوب السامي البريطاني .	بخصوص تصريح حاكم السودان بتشكيل قوة للدفاع عن الأقاليم السودانية.
٢	لجنة مياه النيل	٢٥يناير١٩٢٥م	من: رئيس الوزراء المصري. إلىٰ: المندوب السامي البريطاني .	بخصوص اعتراض الحكومة المصرية علىٰ قرارالحكومة البريطانية بزيادة مساحة الأطيان التي تروىٰ بمنطقة الجزيرة بالسودان إلىٰ عدد غير محدد ؛ مما يضر بمصلحة مصر.
٣	خزان جبل الأولياء	٢١أبريل ١٩٢٦	من: المندوب السامي البريطاني . إلىٰ: رئيس الوزراء المصري.	بخصوص نتائج مباحثات كلا من الحكومة المصرية وحكومة السودان بخصوص إنشاء جبل الأولياء.

الوثيقة الأولى:
تأليف قوة الدفاع عن الأراضي السودانية

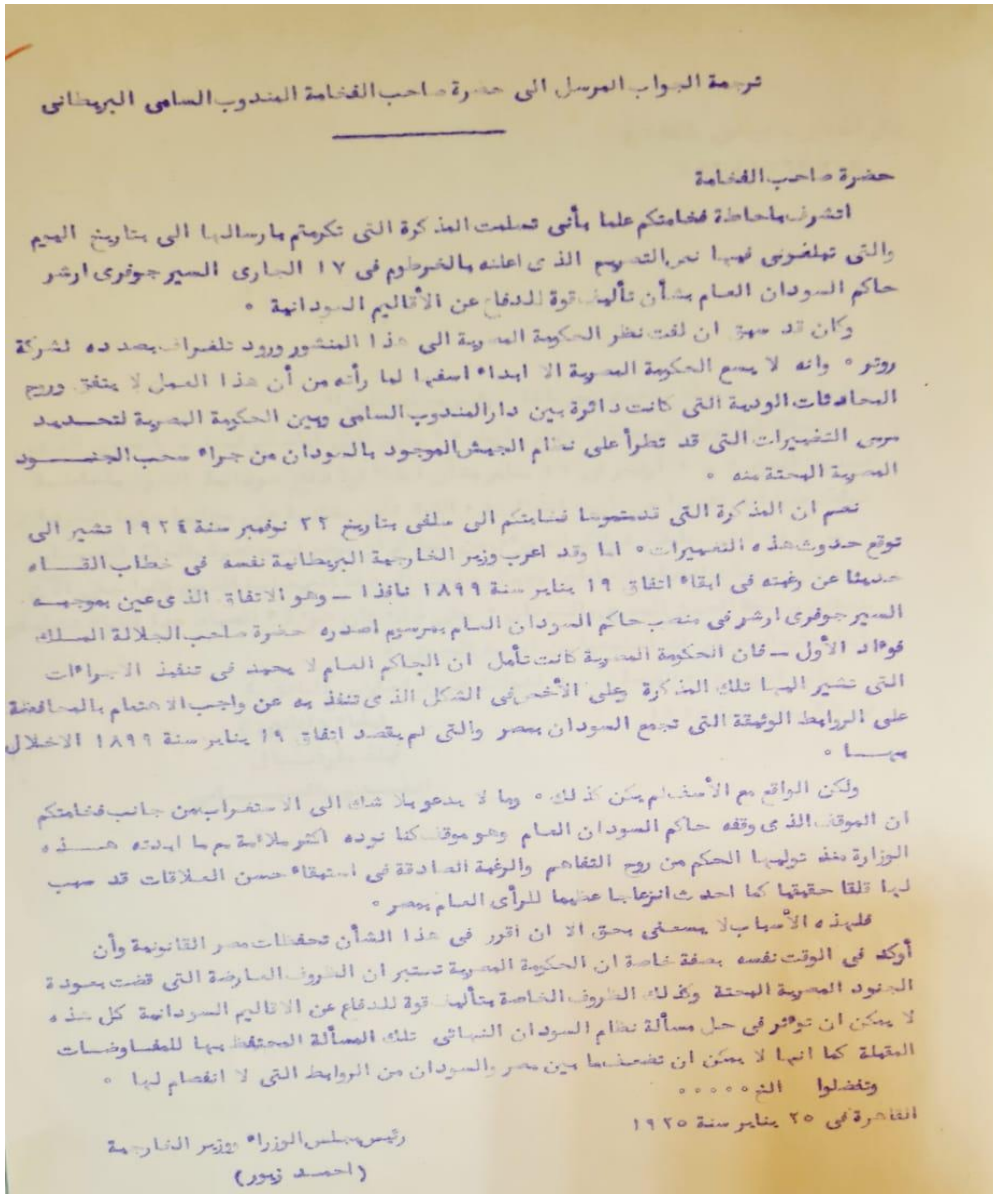

ترجمة الجواب المرسل الى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى البريطانى

حضرة صاحب الفخامة

اتشرف بملاحظة فخامتكم علما بأنى تسلمت المذكرة التى تكرمتم بارسالها الى بتاريخ اليوم والتى تتعلقون فيها نظر التعويم الذى اعلنه بالخرطوم فى ١٧ الجارى السير جوفرى ارشر حاكم السودان العام بشأن تأليف قوة للدفاع عن الأقاليم السودانية .

وكان قد سبق ان لفت نظر الحكومة المصرية الى هذا المنشور وورود تلغراف بصدده لشركة رويتر . وانه لا يسع الحكومة المصرية الا ابداء اسفها لما رأته من أن هذا العمل لا يتفق وروح المحادثات الودية التى كانت دائرة بين دار المندوب السامى وبين الحكومة المصرية لتحديد مدى التغييرات التى قد تطرأ على نظام الجيش الموجود بالسودان من جراء سحب الجنود المصرية المحتة منه .

تعلم ان المذكرة التى تفضلتم فخامتكم الى سلفى بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ تشير الى توقع حدوث هذه التغييرات . اما وقد اعرب وزير الخارجية البريطانية نفسه فى خطاب القاه حديثا عن رغبته فى ابقاء اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ نافذا — وهو الاتفاق الذى عين بموجبه السير جوفرى ارشر فى منصب حاكم السودان العام بمرسوم اصدره حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول — فان الحكومة المصرية كانت تأمل ان الحاكم العام لا يجمد فى تنفيذ الاجراءات التى تشير اليها تلك المذكرة يعلى الأخص فى الشكل الذى تنفذ به عن واجب الاهتمام بالمحافظة على الروابط الوثيقة التى تجمع السودان بمصر والتى لم يقصد اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ الاخلال بهـــا .

ولكن الواقع مع الأسف لم يكن كذلك . وما لا يدعو بلا شك الى الاستغراب من جانب فخامتكم ان الموقف الذى وقفه حاكم السودان العام وهو موقف كما نوده اكثر ملاءمة مع ما ابدته هـــذه الوزارة منذ تولتها الحكم من روح التفاهم والرغبة الصادقة فى استبقاء حسن العلاقات قد سبب لها قلقا حقيقيا كما احدث انزعاجا عظيما للرأى العام بمصر .

فلهذه الأسباب لا يسعنى بحق الا ان اقرر فى هذا الشأن تحفظات مصر القانونية وأن أوكد فى الوقت نفسه بصفة خاصة ان الحكومة المصرية تستبر ان الظروف الحارضة التى قضت بعودة الجنود المصرية المحتة وكذلك الظروف الخاصة بتأليف قوة للدفاع عن الاقاليم السودانية كل هذه لا يمكن ان تؤثر فى حل مسألة نظام السودان النهائى تلك المسألة المحتفظ بها للمفاوضات المقبلة كما انها لا يمكن ان تضعفها بين مصر والسودان من الروابط التى لا انفصام لها .

وتفضلوا الخ .....

القاهرة فى ٢٥ يناير سنة ١٩٢٥

رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية
(احمد زيور)

الوثيقة الثانية:

لجنة مياه النيل

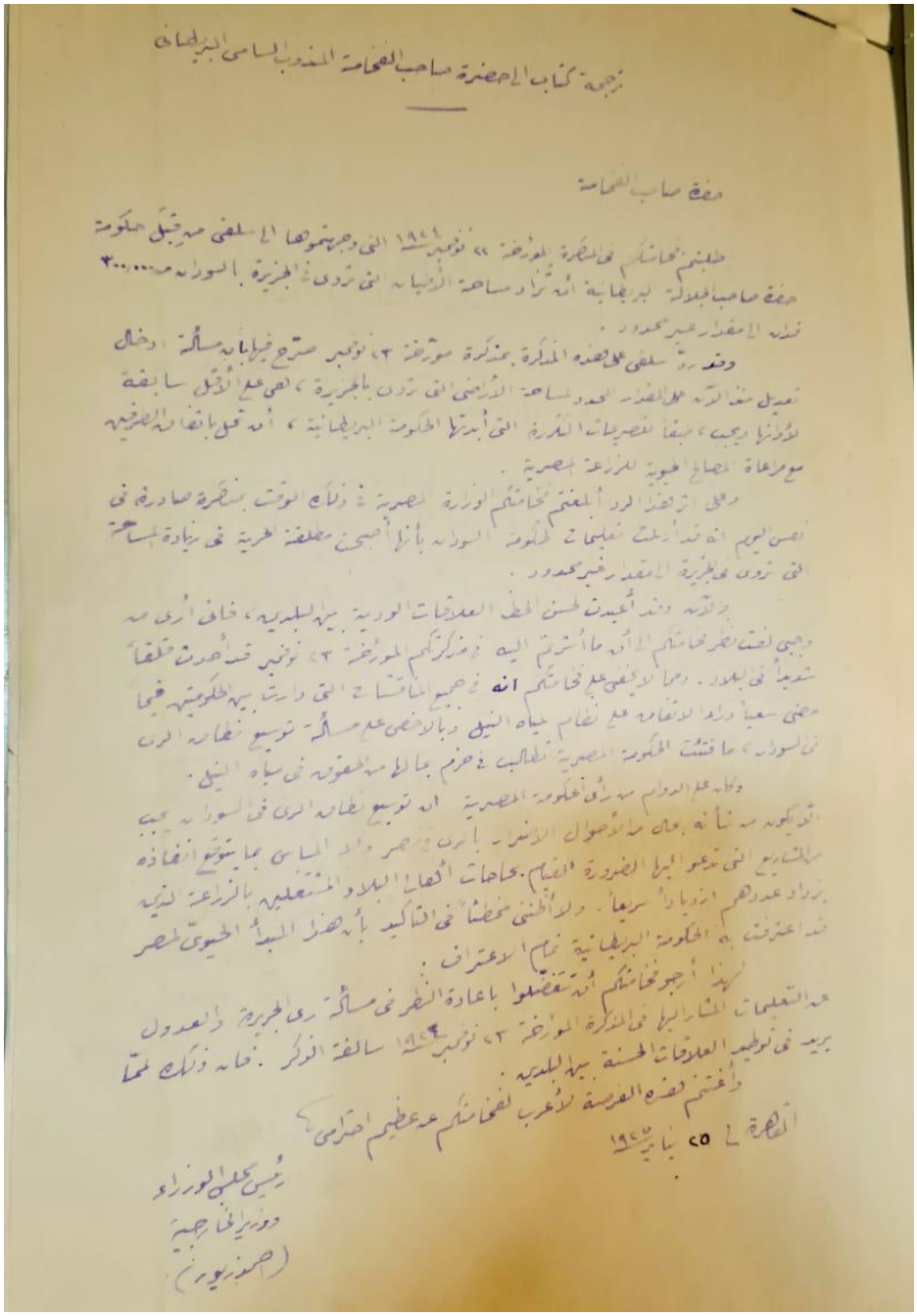

ترجمة كتاب الجهضة صاحب الفخامة المندوب السامي البريطاني

مقر صاحب الفخامة

طلبتم فخامتكم في المذكرة المؤرخة ٣ نوفمبر ١٩٢٤ التي وجهتموها إلى سلفي منذ قبل حكومة جلالة صاحب الجلالة البريطانية أن تزاد مساحة الأراضي التي تروى في الجزيرة بالسودان من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود.

وقد رد سلفي على هذه المذكرة بمذكرة مؤرخة ٣ نوفمبر صرح فيها بأنه مسألة ادخال تعديل مثل الذي على هذا العدد لمساحة الأراضي التي تروى بالجزيرة، لهي على الأقل سابقة لأوانها ربما، طبقا لتصريحات المذكرة التي أبدتها الحكومة البريطانية، أنه قبل بإتفاقية الخريف مع مزارعة المصالح الحيوية للزراعة المصرية.

وعلى أن هذا الرد البليغ فخامتكم الوزارة المصرية في ذلك الوقت بمذكرة صادرة في نفس اليوم أنه قد أرسلت تعليمات لحكومة السودان بأن أصبح مطلقة الحرية في زيادة المساحة التي تروى في الجزيرة إلى مقدار غير محدود.

وإذ قد وقد أكدت لحسن الحظ التعديلات الوردية بهذه البلدية، فإني أرى من واجبي أن أسترعي فخامتكم إلى أنه ما أشرتم إليه في مذكرتكم المؤرخة ٣ نوفمبر قد أحدث قلقا شديدا في البلاد. وما لا يخفى على فخامتكم أنه في جميع المفاوضات التي دارت بين الحكومتين فيما مضى سعيا وراء الاتفاق على نظام مياه النيل وبالأخص على مسألة توسيع نطاق الري في السودان، ما فتئت الحكومة المصرية تطالب في حزم بما لها من الحقوق في مياه النيل.

وكان على الدوام من رأي الحكومة المصرية أن توسيع نطاق الري في السودان يجب أن يكون من شأنه بعد ما تؤول الأحوال إلى ما هي عليه أن يراعى بما يستوجبه انفاذه من المشاريع التي تدعو إليها الضرورة لقيام حاجات أهالي البلاد المشتغلين بالزراعة الذين يزداد عددهم ازديادا سريعا. ولا أظنني مفتئتا في التأكيد بأنه طالما المبدأ الحيوي لمصر قد اعترفت به الحكومة البريطانية تمام الاعتراف.

لهذا أرجو فخامتكم أن تتفضلوا باعادة النظر في مسألة ري الجزيرة والعدول عن التعليمات المشار إليها في المذكرة المؤرخة ٣ نوفمبر ١٩٢٤ سالفة الذكر. فانه وذلك مما يعيق في توطيد العلاقات الحسنة بين البلدين.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب لفخامتكم عن عظيم احترامي.

القاهرة في ٢٥ يناير ١٩٢٥

رئيس مجلس الوزراء
وزير الخارجية
(صفوت باشا)

الوثيقة الثالثة:

خزان جبل الأولياء

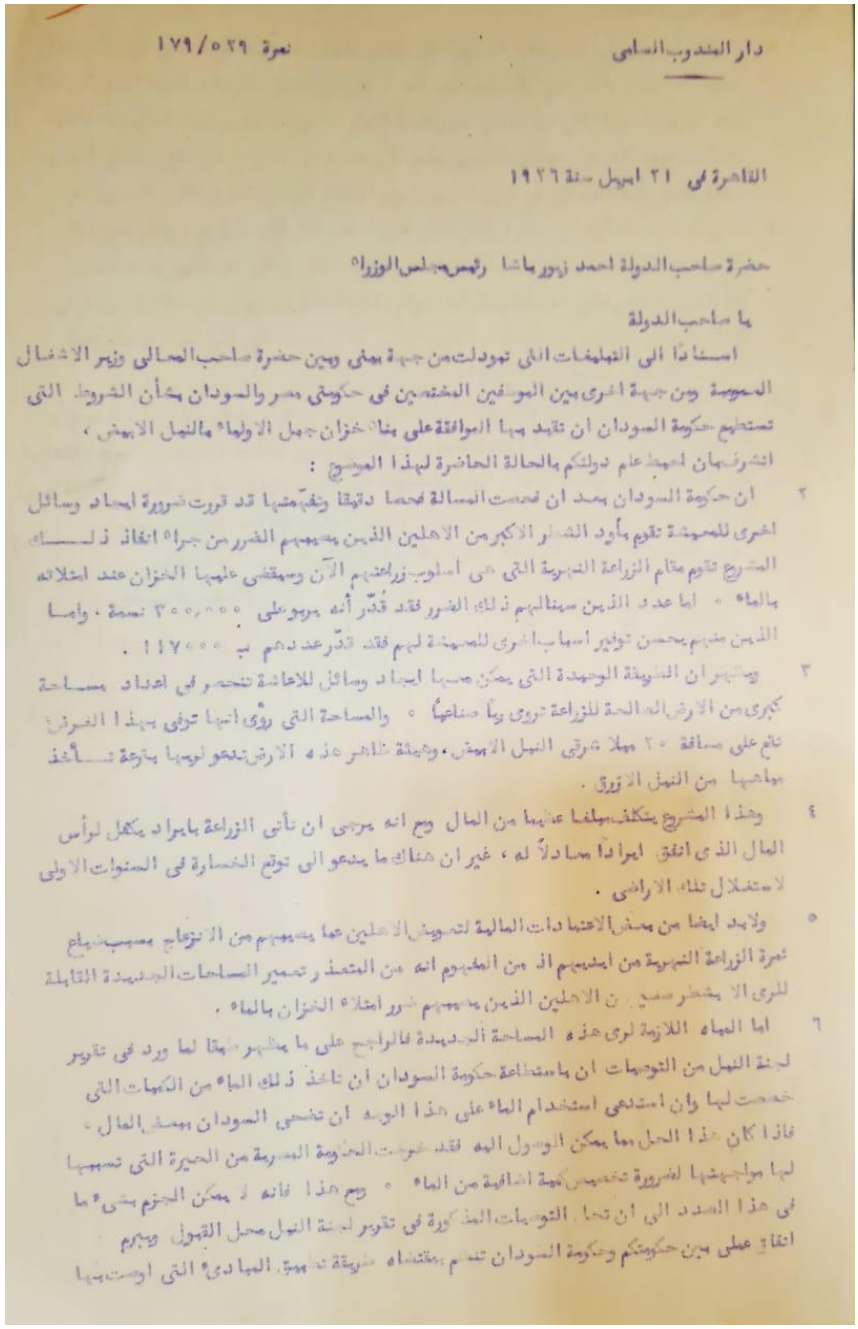

دار المندوب السامي — نمرة ١٧٩/٥٢٩

القاهرة في ٢١ ابريل سنة ١٩٢٦

حضرة صاحب الدولة احمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء

يا صاحب الدولة

استنادا الى التعليمات التي تسودلت من جهة بمعنى وبين حضرة صاحب المعالي وزير الاشغال العمومية من جهة اخرى بين الموظفين المختصين في حكومتي مصر والسودان بشأن الشروط التي تستطيع حكومة السودان ان تقيد بها الموافقة على بناء خزان جبل الاولياء بالنيل الابيض ، اتشرف بان اعلمكم بالحالة الحاضرة لهذا المشروع :

٢ ان حكومة السودان بعد ان فحصت المسألة فحصا دقيقا وتفهمتها قد قررت ضرورة ايجاد وسائل اخرى للمعيشة تقوم بأود الضرر الاكبر من الاهلين الذين يصيبهم الضرر من جراء انفاذ المشروع تقوم مقام الزراعة النيلية التي هي اسلوب زراعتهم الآن وسيقضى عليها الخزان عند امتلائه بالماء . اما عدد الذين سينالهم ذلك الضرر فقد قدّر أنه يربو على ٣٠٠,٠٠٠ نسمة . واما الذين يتيسر تحسين توفير اسباب اخرى للمعيشة لهم فقد قدّر عددهم بـ ١١٧٠٠٠ .

٣ ويظهر ان الطريقة الوحيدة التي يمكن بها ايجاد وسائل للاعاشة تتحصر في ايجاد مساحة كبرى من الارض الصالحة للزراعة تروى رياً صناعياً . والمساحة التي روى انها توفى بهذا الغرض تقع على مسافة ٢٠ ميلا شرقي النيل الابيض ، وبيئة ظاهر هذه الارض تدعو لوجوب بتروة تسأخذ مياهها من النيل الازرق .

٤ وهذا المشروع يتكلف مبلغا عظيما من المال ومع انه يرجى ان تأتي الزراعة بايراد يكفل لرأس المال الذي انفق ايرادا معادلاً له ، غير ان هناك ما يدعو الى توقع الخسارة في السنوات الاولى لاستغلال تلك الاراضي .

٥ ولابد ايضا من بعض الاعتمادات المالية لتعويض الاهلين عما يصيبهم من الانزعاج بسبب ضياع ثمرة الزراعة النيلية من ايديهم اذ من المفهوم انه من المتعذر تحضير المساحات الجديدة القابلة للري الا بخطر صيرن الاهلين الذين يصيبهم ضرر امتلاء الخزان بالماء .

٦ اما المياه اللازمة لري هذه المساحة الجديدة فالواجب على ما يظهر وفقا لما ورد في تقرير لجنة النيل من التوصيات ان باستطاعة حكومة السودان ان تأخذ ذلك الماء من الكميات التي خصصت لها وان استدعى استخدام الماء على هذا الوجه ان تضحي السودان بعض المال ، فاذا كان هذا الحل مما يمكن الوصول اليه فقد خرجت الحكومة المصرية من الحيرة التي تسببها لها مواجهتها لضرورة تخصيص كمية اضافية من الماء . ومع هذا فانه لا يمكن الجزم بشيء ما في هذا الصدد الى ان تحلل التوصيات المذكورة في تقرير لجنة النيل محل القبول ويتم اتفاق على بين حكومتكم وحكومة السودان تتم بمقتضاه طريقة تنفيذ المبادئ التي اوصت بها

تلك اللجنة .

٧ ولقد اتيح لى فى شهر يناير الاخير ابلاغ مؤدى الفقرات السابقة الى معالى وزير الاشغال حينما كنت واياه بالخرطوم وقلت لمعاليه انه لا مفر من تأجيل مقترحات حكومة السودان فيما يختص بجبل الاولياء الى ان ينتهى تقرير لجنة النيل . وبعد تقديم هذا التقرير استأنفت المناقشة مع معاليه فى الموضوع فاخبرنى بانه لا يستطيع على الارجح ان يبلغ دولتكم قبل منتصف مايو رأيه النهائى فى قبول التقرير وابرام الاتفاق العملى الذى تقضى الضرورة به .

٨ وبينما يتم ذلك اود ان اخبر دولتكم بانى على استعداد لأن اناقش مع دولتكم مسألة التسويات اللازم عملها بشأن جبل الاولياء بمجرد عقد اتفاق نهائى على تقرير لجنة النيل وعلاوة على ما تقدم فانى اعرب لدولتكم قبل ابرام ذلك الاتفاق عن رغبتى فى مناقشة دولتكم فى اتخاذ ما يمكن اتخاذه من الوسائل التمهيدية من الآن حرصا على الوقت من الضياع وتقدما بمقدور نهائيا تنفيذ مشروع جبل الاولياء .

٩ وبعد فهل تسمحون لى دولتكم وقد اشرفت على الختام ان اؤكد رغبتى لكم فى ان لا معرض تأخيرا ما على حل هذه المسألة لمصلحة مصر، وستقدرون معى ايضا ما هنالك من البواعث الداعية الى الاسراع بتنفيذ برنامج الاعمال المنوى انشاؤها على النيل لتزداد مقادير المياه اللازمة للرى فى الوقت الملائم لمسايرة حاجيات العمران فى مصر والسودان وقضائها على اسرع وجه .

وانى انتهز هذه الفرصة لاجدد لدولتكم عظيم احترامى ،

لسيد

المندوب السامى

الملحق الثالث

لوحات مصورة لنماذج من وثائق الدراسة

م	الموضوع الفرعى	التاريخ	ملخص المحتوى الموضوعى
١	قوة الدفاع السودانية	١فبراير١٩٢٥م	مذكرة مرفوعة من وزير المالية إلى مجلس الوزراء لشرح الموقف المالي الراهن بعد عودة القوات المصرية من السودان وتشكيل قوة للدفاع عن الأراضي السودانية.
٢	قوة الدفاع السودانية	٤فبراير١٩٢٥م	رد رئيس مجلس الوزراء على مذكرة وزير المالية.
٣	لجنة مياه النيل	٢٠مايو١٩٢٦م	خطاب من المندوب السامي إلى رئيس مجلس الوزراء لاستعراض نتائج لجنة مياه النيل والوضع في أرض الجزيرة.

الوثيقة الأولى:

مذكرة وزير المالية المرفوعة لمجلس الوزراء

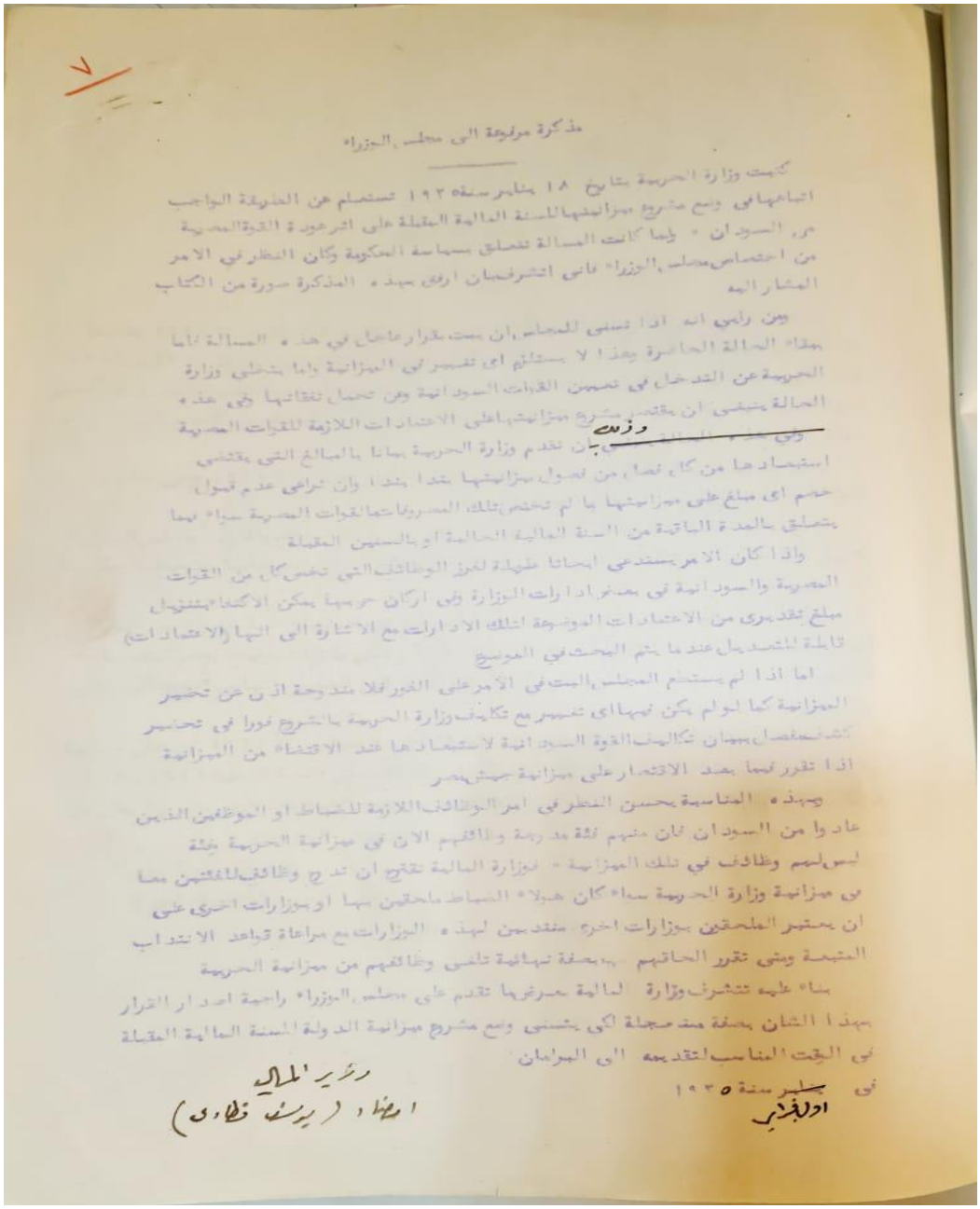

مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء

كانت وزارة الخزينة بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٥ تستعلم عن الطريقة الواجب اتباعها في وضع مشروع ميزانيتها للسنة المالية المقبلة على اثر عودة القوة المصرية من السودان . ولما كانت المسألة تتعلق بسياسة الحكومة وكان النظر في الامر من اختصاص مجلس الوزراء فاني اتشرف بان ارفق بهذه المذكرة صورة من الكتاب المشار اليه

ومن رأيي انه اذا تمشى المجلس ان يبت بقرار عاجل في هذه المسألة اما ابقاء الحالة الحاضرة وهذا لا يستلزم اي تغيير في الميزانية واما بتخلي وزارة الخزينة عن التدخل في تعيين القوات السودانية ومن تحمل نفقاتها وفي هذه الحالة ينبغي ان يقتصر مشروع ميزانيتها على الاعتمادات اللازمة للقوات المصرية

وزير

وفي هذه الحالة يجب ان تقدم وزارة الخزينة بيانا بالمبالغ التي يقتضي استبعادها من كل فصل من فصول ميزانيتها بتدا بتدا وان تراعي عدم قبول خصم اي مبلغ على ميزانيتها ما لم تخصم تلك المصروفات جميعا القوات المصرية سواء فيما يتعلق بالمدة الباقية من السنة المالية الحالية او بالسنين المقبلة

واذا كان الامر يستدعي ابحاثا طويلة لفرز الوظائف التي تخص كل من القوات المصرية والسودانية في بعض ادارات الوزارة وفي اركان حربها يمكن الاكتفاء بتنزيل مبلغ تقديري من الاعتمادات الموضوعة امام تلك الادارات مع الاشارة الى انها والاعتمادات قابلة للتعديل عند ما يتم البحث في الموضوع

اما اذا لم يستلزم المجلس البت في الامر على الفور فلا مندوحة اذن عن تحضير الميزانية كما لو لم يكن فيها اي تغيير مع تكليف وزارة الخزينة بالشروع فورا في تحضير كشف مفصل ببيان تكاليف القوة السودانية لاستبعادها عند الاقتضاء من الميزانية اذا تقرر نهائيا بعد الاقتدار على ميزانية جيش مصر

وبهذه المناسبة يحسن النظر في امر الوظائف اللازمة للضباط او الموظفين الذين عادوا من السودان لان منهم نفرة مدربة وخلقهم الان في ميزانية الخزينة بغير ليس لهم وظائف في تلك الميزانية . فوزارة المالية تقترح ان تدرج وظائفهم معا في ميزانية وزارة الخزينة سواء كان هؤلاء الضباط ملحقين بها او بوزارات اخرى على ان يعتبر الملحقون بوزارات اخرى منتدبين لهذه الوزارات مع مراعاة قواعد الانتداب المتبعة وحتى تقرر الحاقهم بصفة نهائية تلغى وظائفهم من ميزانية الخزينة

بناء عليه تتشرف وزارة المالية بعرضها تقدم على مجلس الوزراء رأسه اصدار القرار بهذا الشأن بصفة مستعجلة لكي يتسنى وضع مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية المقبلة في الوقت المناسب لتقديمه الى البرلمان

في يناير سنة ١٩٣٥

وزير المالية

امضاء (يوسف شاهين)

الوثيقة الثانية:

رد رئيس مجلس الوزراء على مذكرة وزير المالية

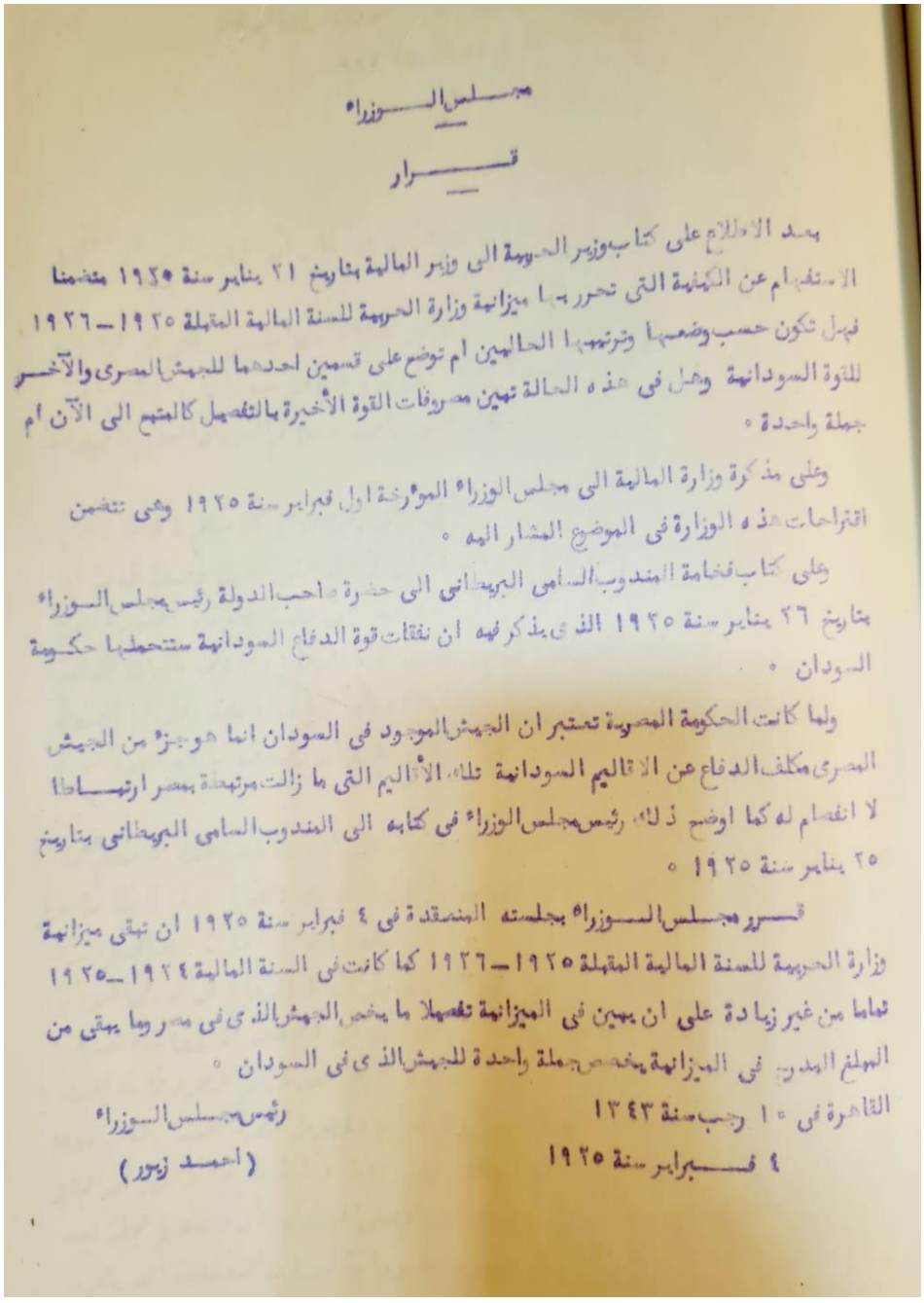

مجلس الوزراء

قرار

بعد الاطلاع على كتاب وزير الحربية الى وزير المالية بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٢٥ متضمنا الاستفهام عن الكيفية التى تحرر بها ميزانية وزارة الحربية للسنة المالية المقبلة ١٩٢٥ـ١٩٢٦ فهل تكون حسب وضعها وترتيبها الحاليين ام توضع على قسمين احدهما للجيش المصرى والآخر للقوة السودانية وهل فى هذه الحالة تعين مصروفات القوة الأخيرة بالتفصيل كالمتبع الى الآن ام جملة واحدة ٠

وعلى مذكرة وزارة المالية الى مجلس الوزراء المؤرخة اول فبراير سنة ١٩٢٥ وهى تتضمن اقتراحات هذه الوزارة فى الموضوع المشار اليه ٠

وعلى كتاب فخامة المندوب السامى البريطانى الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٢٥ الذى يذكر فيه ان نفقات قوة الدفاع السودانية ستتحملها حكومة السودان ٠

ولما كانت الحكومة المصرية تعتبر ان الجيش الموجود فى السودان انما هو جزء من الجيش المصرى مكلف الدفاع عن الاقاليم السودانية تلك الأقاليم التى ما زالت مرتبطة بمصر ارتباطا لا انفصام له كما اوضح ذلك رئيس مجلس الوزراء فى كتابه الى المندوب السامى البريطانى بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٢٥ ٠

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٤ فبراير سنة ١٩٢٥ ان تبقى ميزانية وزارة الحربية للسنة المالية المقبلة ١٩٢٥ـ١٩٢٦ كما كانت فى السنة المالية ١٩٢٤ـ١٩٢٥ تماما من غير زيادة على ان يبين فى الميزانية تفصيلا ما يخص الجيش الذى فى مصر وما يبقى من المبلغ المدرج فى الميزانية يخصص جملة واحدة للجيش الذى فى السودان ٠

القاهرة فى ١٠ رجب سنة ١٣٤٣ — رئيس مجلس الوزراء

٤ فبراير سنة ١٩٢٥ — (أحمد زيور)

الوثيقة الثالثة:

خطاب من المندوب السامي لرئيس مجلس الوزراء

١٧

دار المندوب السامي

نمرة ٢٨١/١٢٣١١ القاهرة في ٢٠ مايو سنة ١٩٢٦

حضرة صاحب الدولة احمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء

ياصاحب الدولة

اتشرف بأن احمل على المذكرات التي تبودلت في ٢٦ يناير سنة ١٩٢٥ بين دولتكم وسلفي والتي اقضت الى تعيين لجنة قدمت تقريرها في ٢٥ مارس سنة ١٩٢٦ بعد تأخير قضى به مرض رئيسها الجليل فوفاته بعد ذلك .

٢ — وهناك بعض نقط ذات اهمية ترتبط بالمسألة بحد ذاتها لم ترد اللجنة من شأنها ان تقدم عنها اقتراحات معينة ونقط اخرى اشارت باحالة فحصها على الهيئات الفنية المختصة . على انه يعتبر الحكومة البريطانية ان ترى انه قد تيسر الوصول الى اتفاق على المسائل الرئيسية التي فحصتها اللجنة والى اقتراح حل من شأنه — اذا قبل مبدئيا التعاون المتبادل — ان يؤدي الى اتقاء خطر الاخلال بالعلاقات بين قطرين يهم امرهما الحكومة البريطانية كثيرا .

٣ — وقد تكون الحكومة البريطانية ميالة الى قبول هذا الحل مبدئيا باعتبار انه يتفق والظروف الحاضرة الا انه ذكر صراحة في التقرير انه تمهيدا للتوسع في المستقبل بالقطرين يجب القيام بدون ابطاء بأعمال هندسية اخرى . وبما ان الحكومة البريطانية لا تستطيع ان توافق على ما اقترح من حصر العمل بما لم تتوقع ذلك التوسع فيتعين الوصول الى اتفاق يسير على طريقة تنفيذ الأعمال الهندسية المشار اليها قبل ادماج الاقتراحات الواردة في تقرير اللجنة ضمن معاهدة وتدعو الحال ايضا الى تحضير اتفاق فني مفصل لتنظيم العمل في خزان سنار وتقاسم المياه المخصصة للسودان بحيث تحدث اقتراحات اللجنة كامل مفعولها .

٤ — وتقدر الحكومة البريطانية الصعوبة التي تعترض دخول الحكومة المصرية في اتفاق نهائي على هذه المسائل الهامة وقد قرب موعد الانتظامات على انه لا يمكن في خلال ذلك اغفال حاجة السودان العاجلة ويلوح للحكومة البريطانية انه لا يوجد مبرر لابقاء تعهد لا تقتضيها مصلحة مصر كما يؤخذ ذلك من تقرير اللجنة .

٥ — فبناء عليه والى ان يستأنف البحث في اتفاق عام تقترح الحكومة البريطانية كحل وسط لا يتعدى اقتراحات اللجنة ان يرخص لحكومة السودان بأن تقوم في الحال بمرى المساحات التي تسمح بها كمية المياه التي خصصت في الأصل لهذا المشروع . وان يعهد لكل ما يمكن من الرخص لادارة الدلتيات على ان يستعاض من المياه التي توخذ لهذا الغرض في فصل التحاويق بما يعدل ذلك من مياه الخزان .

وانى انتهز هذه الفرصة لاكرر لدولتكم مزيد احترامي الفائق ،

(توقيع)

المندوب السامي

الملحق الرابع

صورة لكشف حصر وثائق الدراسة

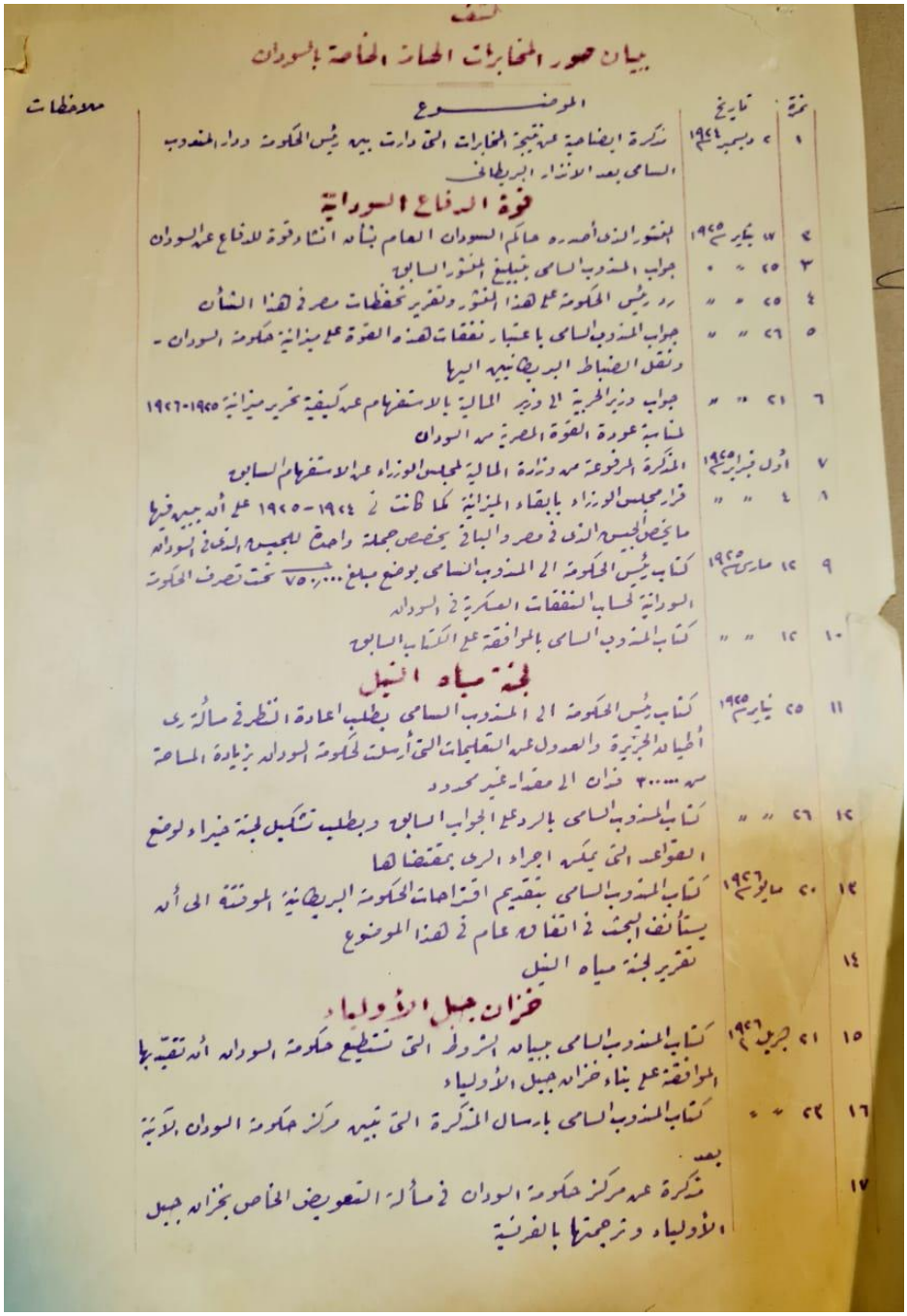

بيان حصر المخابرات الهامة الخاصة بالسودان

نمرة	تاريخ	الموضوع	ملحوظات
١	٢ ديسمبر ١٩٤٤	مذكرة ايضاحية عن نتيجة المخابرات التي دارت بينه رئيس الحكومة وبين المندوب السامي بعد الانتداب البريطاني	
		قوة الدفاع السودانية	
٢	١٧ يناير ١٩٤٥	المنشور الذي أصدره حاكم السودان العام بشأن انشاء قوة للدفاع عن السودان	
٣	٢٥ " "	جواب المندوب السامي بتبليغ المنشور السابق	
٤	٢٥ " "	رد رئيس الحكومة على هذا المنشور وتقرير تحفظات معينة في هذا الشأن	
٥	٢٦ " "	جواب المندوب السامي باعتبار نفقات هذه القوة على ميزانية حكومة السودان - ونقل الضباط البريطانيين اليها	
٦	٢٨ " "	جواب وزير الخزينة الى وزير المالية بالاستفهام عن كيفية تحرير ميزانية ١٩٤٥-١٩٤٦ لمناسبة عودة القوة المصرية من السودان	
٧	أول فبراير ١٩٤٥	المذكرة المرفوعة من وزارة المالية لمجلس الوزراء عن الاستفهام السابق	
٨	٤ " "	قرار مجلس الوزراء بابقاء الميزانية كما كانت في ١٩٤٤-١٩٤٥ على أن يجنب فرقا ما يخص الجيش الذي في مصر والباقي يخصص جملة واحدة للجيش الذي في السودان	
٩	١٢ مارس ١٩٤٥	كتاب رئيس الحكومة الى المندوب السامي بوضع مبلغ ٧٥,٠٠٠ تحت تصرف الحكومة السودانية لحساب النفقات العسكرية في السودان	
١٠	١٢ " "	كتاب المندوب السامي بالموافقة على الكتاب السابق	
		لجنة مياه النيل	
١١	٢٥ يناير ١٩٤٥	كتاب رئيس الحكومة الى المندوب السامي بطلب اعادة النظر في مسألة رى أطيان الجزيرة والعدول عن التعليمات التي أرسلت لحكومة السودان بزيادة المساحة من ٣٠٠٠٠٠ فدان الى مقدار غير محدود	
١٢	٢٦ " "	كتاب المندوب السامي بالرد على الجواب السابق وبطلب تشكيل لجنة خبراء لوضع القواعد التي يمكن اجراء الرى بمقتضاها	
١٣	٢٠ مايو ١٩٤٦	كتاب المندوب السامي بتقديم اقتراحات الحكومة البريطانية الموحدة الى أن يستأنف البحث في اتفاق عام في هذا الموضوع	
١٤		تقرير لجنة مياه النيل	
		خزان جبل الأولياء	
١٥	٢١ ديسمبر ١٩٤٦	كتاب المندوب السامي ببيان الشروط التي تستطيع حكومة السودان ان تقبلها الموافقة على بناء خزان جبل الأولياء	
١٦	٢٢ " "	كتاب المندوب السامي بارسال المذكرة التي تبين مركز حكومة السودان الكونية بعد	
١٧		مذكرة عن مركز حكومة السودان في مسألة التعويض الخاص بخزان جبل الأولياء وترجمتها بالفرنسية	

الملحق الخامس

بيان بقرار تشكيل لجنة بمجلس الشيوخ

(م)

بيـان

قدم حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية إلى مجلس النواب بجلسته المنعقدة فى يوم ٣ فبراير سنة ٩٣٢ مرسوما بمشروع قانون باعتماد إنشاء خزان جبل الأولياء بالسودان ومعه مذكرة بشأن هذا المشروع .

فقرر المجلس فى الجلسة نفسها إحالة المشروع إلى لجنة مكونة من سبعة عشر عضوا من حضرات النواب المحترمين . فبحثته وقدمت تقريرا عنه ناقشه المجلس فى جلساته المنعقدة فى ١٦ و ١٧ و ١٨ و ٢٣ مايو سنة ٩٣٢ وانتهى بأن أقر المشروع كما قدمته الحكومة .

ثم أحيل المشروع إلى مجلس الشيوخ فقرر بدوره إحالته إلى لجنة الأشغال منضما إليها اثنا عشر عضوا من حضرات الشيوخ المحترمين فبحثته وقدمت تقريرا ناقشه المجلس بجلستيه المنعقدتين فى يومى ١٤ و ١٥ سنة ١٩٣٢ وأقر المشروع أيضا كما قدمته الحكومة .

وقد صدّق حضرة صاحب الجلالة الملك على مشروع القانون وصدر تحت رقم ١٩ لسنة ١٩٣٢ ونشر بالعدد ٥٤ من الوقائع المصرية الصادر فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٣٢ .

الملحق السادس

أمر ملكى باعتماد مشروع خزان جبل الأولياء

(١١)

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٣٢

باعتماد إنشاء خزان جبل الأولياء [١]

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يعتمد إنشاء خزان جبل الأولياء فى السودان على الوجه المبين بمذكرة وزارة الأشغال العمومية إلى مجلس الوزراء فى ٣ يناير سنة ١٩٣٢

وينفذ هذا العمل بمجرد صدور القانون الذى يرتب الوسائل المالية لتنفيذه .

مادة ٢ — على وزير الأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ،

صدر بسراى القبة فى ١٥ صفر سنة ١٣٥١ (١٩ يونيه سنة ١٩٣٢) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة الملك

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقى

وزير الأشغال العمومية

ابراهيم فهمى كريم

٥٤ من الوقائع المصرية الصادر فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٣٢

قائمة المصادر والمراجع

أولا المصادر:

وثائق السودان المحفوظة بمتحف الجزيرة والتي تحمل ملفاتها العناوين التالية :

١ - مياه النيل.

٢ - خزان جبل الأولياء.

٣-قوة الدفاع السودانية.

ثانيا المراجع:

١ - جمال الدين، عبد العزيز(٢٠٠٦).تاريخ مصر من بدايات القرن الأول الميلادىٰ حتىٰ نهاية القرن العشرين من خلال مخطوطة تاريخ البطاركة لساويرس ابن المقفع.مج٢.القاهرة: مكتبة مدبولي

٢-جودة، حسنين جودة(د.ت). جغراقية افريقيا الإقليمية.الإسكندرية: منشأة المعارف.

٣- حمود، ماجدة محمد(١٩٩٩).دار المندوب السامي في مصر(١٩١٤-١٩٢٤)، ج٢، القاهرة: الهيئة المصية العامة للكتاب.

٤- الخوند، مسعد(٢٠٠٥).الموسوعةالتاريخية الجغرافية.ط٣.ج٩.لبنان: الشركة العالمية للموسوعات.

٥-رزق، يونان لبيب (١٩٩٩).تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨-١٩٥٣).ط٣.القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٦-شكرىٰ، محمد فؤاد (٢٠١١).مصر والسودان تاريخ وحدة وادىٰ النيل في القرن التاسع عشر.القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية .

٧- طوسون، عمر(٢٠١٧).مصروالسودان.القاهرة: مؤسسة هنداوىٰ.

٨-محمد، عوض محمد(١٩٦٢).نهر النيل.لقاهرة: مكتبة النهضة المصرية.ط٥.

٩-ويفيل، المارشال (د.ت).اللنبىٰ في مصر.ترجمة.علىٰ ابراهيم الأقطش، مصطفي كامل فودة.القاهرة: مكتبة نهضة مصربالفجالة.

١٠-هارون، عبدالسلام محمد(١٩٩٨).تحقيق النصوص ونشرها.ط٧. القاهرة. مكتبة الخانجي.

ثالثا: المعاجم والقواميس المتخصصة

١-ميلاد، سلوىٰ علىٰ(٢٠٠٧).قاموس مصطلحات الوثائق والأرشيف والمعلومات. ط٢. القاهرة: الدارالمصرية اللبنانية.

٢-نجم، زين العابدين شمس الدين (٢٠٠٦).معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية. ط ١.(د.ن).

رابعا: الأبحاث المنشورة وأعمال المؤتمرات

١-فتح الله، نهال يوسف حمدىٰ(٢٠٢٣).وثائق مفاوضات استقلال مصر في الفترة ١٩١٨م-١٩٢٢م دراسة أرشيفية من واقع وثائق الوفد المصري المحفوظة بمتحف الجزيرة.مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط .جامعة الأزهر، ع٤٢.

٢- فتح الله، نهال يوسف حمدىٰ(٢٠٢٢): مجموعات الوثائق الخاصة بسعد زغلول وأم المصريين المحفوظة بمتحف بيت الأمة دراسة أرشيفية دبلوماتية.مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر، ع٤١، ج٢، أبريل ٢٠٢٢م.

متاح علىٰ الرابط:

https: //.jfla.journals.ekb.eg

تاريخ الإطلاع ٢٢يونيه٢٠٢٣م.

٣-المجلس الدولىٰ للأرشيف، (١٩٩٨)التقنين العام والدولىٰ للوصف الأرشيفي .سوريا

٤- المصري، أحمد محمود عبد الوهاب.دراسة وتحقيق ونشر الوثائق.مجلة كلية الآداب .جامعة بني سويف.ع٢٥.أكتوبر-ديسمبر٢٠١٢م.

٥-ميلاد، سلوىٰ علىٰ (٢٠٠٣). أسس وقواعد ترتيب ووصف الوثائق الأرشيفية (التصنيف والفهرسة). مجلة المكتبات والمعلومات العربية، ع٣ .

خامسا: المنشورات الحكومية

١-مجلس الشيوخ، الإدارة التشريعية، القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٣٢ باعتماد إنشاء خزان جبل الأولياء .القاهرة: المطبعة الأميرية.

سادسا: المراجع الأجنبية

1. USA The society of American archivists describing archives a constan standard DACS 2019.. A vailable at: www.files.archivists.org

سابعا: المواقع الإلكترونية

١-شركة روتر: متاح علىٰ الرابط

https: //www.reuters.com

تاريخ زيارة الموقع ١٩ أبريل ٢٠٢٤م.

>https: //arab-ency.com.syhgl

تاريخ زيارة الموقع ١٣ مايو ٢٠٢٤.

٢-متاح علىٰ الرابط

> https: //www.mwri.gov.eg ،

وزارة الموارد المائية والرىٰ .تاريخ زيارة الموقع ١٣ مايو ٢٠٢٤م.

٢-النيل الأبيض: متاح علىٰ الرابط

>https: //www.mwri.gov.eg ،

وزارة الموارد المائية والرىٰ .تاريخ زيارة الموقع ١٣ مايو ٢٠٢٤م.

٣-الزراعة النهرية: متاح علىٰ الرابط

An-Najah National University <https: //videos.najah.edu

تاريخ زيارة الموقع ١٣ مايو ٢٠٢٤م.

٤-متحف الجزيرة .متاح علىٰ الرابط

http: //www.moc.gov.eg

تاريخ زيارة الموقع ١٢ مارس ٢٠٢٤.

٥-وزير الأشغال العمومية ابراهيم فهمىٰ كريم ؛ في وزارة اسماعيل صدقىٰ الأولىٰ (١٩يناير١٩٣٠م-٤يناير١٩٣٣م).متاح علىٰ الرابط

>https: //www.mwri.gov.eg ،

وزارة الموارد المائية والري .تاريخ زيارة الموقع١٣مايو٢٠٢٤م.

٦-أوين، روجر(٢٠٠٤). اللورد كرومر-الإمبريالي والحاكم الاستعماري. ترجمة. رؤف عباس. ص٤٥٤.متاح علىٰ الرابط

https: //www.raoufabbas.org

تاريخ زيارة الموقع ٢٨مارس٢٠٢٤.

٧-اللورد بارمور: نائب الحكومة البريطانية في مجلس اللوردات. متاح علىٰ الرابط

https: //www.hindawi.org

تاريخ زيارة الموقع ٣٠أبريل ٢٠٢٤.